



# العبور نحو العدالة

آراء مختارة من المجتمع المدني اليمني من أجل  
عدالة إنتقالية ومساءلة طويلة الأمد في اليمن

## جدول المحتويات

|    |  |
|----|--|
| 4  | 1. المقدمة   |
| 4  | 1.1 هذا التقرير  |
| 5  | 1.2 الاستبيان  |
| 5  | 1.3 جدولة البيانات   |
| 5  | 1.4 المجموعة المستهدفة   |
| 5  | 1.5 المنهجية   |
| 7  | 2. الجزء الأول - النتائج الرئيسية من المقابلات والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني   |
| 7  | 2.1 ملخص   |
| 8  | 2.2 توصيات لعملية مستقبلية للعدالة الانتقالية والمساءلة الطويلة الأمد في اليمن   |
| 8  | 2.2.1 توجيهات لعملية العدالة الانتقالية في اليمن   |
| 10 | 2.2.2 توصيات لمساءلة طويلة الأمد في اليمن  |
| 11 | 2.3 تحديات المساءلة والإنصاف والعدالة الانتقالية في اليمن  |
| 11 | 2.3.1 عدد كبير من الفاعلين   |
| 11 | 2.3.2 تأثير الصراع اليمني على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية  |
| 11 | 2.3.3 الحزن على المهاجرين وغيرهم من غير اليمنيين   |
| 12 | 2.3.4 التفاعل المجدي مع الضحايا في زمن كورونا  |
| 12 | 2.3.5 السلام مقابل العدالة   |
| 13 | 3. الجزء الثاني - تحليل المقابلات والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني اليمني   |
| 13 | 3.1 معلومات عن العدالة الانتقالية في اليمن   |
| 13 | 3.1.1 آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول إرث مؤتمر الحوار الوطني: "هناك معرفة بإمكانها أن توجه العدالة الانتقالية في اليمن" |
| 15 | 3.1.2 كيان يمني للعدالة الانتقالية والإنصاف؟   |
| 17 | 3.2 وجهات نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لهيكل العدالة الانتقالية في اليمن   |
| 17 | 3.2.1 نهج يراعي الضحايا  |
| 20 | 3.2.2 العدالة الجنائية وعمليات المساءلة  |
| 26 | 3.2.3 الإصلاح المؤسسي  |
| 27 | 3.3 توصيات لمساءلة طويلة الأمد في اليمن  |
| 27 | 3.3.1 دعم منظمات المجتمع المدني اليمنية لتوسيع نطاق توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني                     |
| 28 | 3.3.2 دعم جهود منظمات المجتمع المدني اليمنية في جمع وحفظ وتحليل المعلومات بمثابة دليل  |
| 29 | 3.3.3 برنامج مساءلة يتناول انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية  |



- 3.3.4. الاستفادة من أدوات تكنولوجيا المصادر المفتوحة لدعم وتقوية جهود المساءلة والإنصاف في اليمن 30
4. لجزء الثالث - الخاتمة 31
- 4.1. التوجهات البرامجية للعدالة الانتقالية في اليمن 31
- 4.1.1. دعم عملية العدالة الانتقالية بقيادة وطنية في اليمن 31
- 4.1.2. خلق بيئة مواتية للعدالة الانتقالية في اليمن 33
- 4.1.3. دمج العدالة في العمليات السياسية 34

## 1. المقدمة

أنجز هذا التقرير بتكليف من مؤسسات المجتمع المفتوح كجزء من مشروع حول خيارات المساءلة الطويلة الأمد في اليمن.

انبعث دعم مؤسسات المجتمع المفتوح للمنظمات اليمنية الشريكة من العمل المنجز في عمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية. ومع اندلاع النزاع المسلح في اليمن في العام 2014، وسعت مؤسسات المجتمع المفتوح دعمها لتوثيق الأعمال العدائية التي يقوم بها مختلف أطراف النزاع المسلح في اليمن. وشمل دعم مؤسسات المجتمع المفتوح أيضًا تمكين منظمات المجتمع المدني اليمني للقيام بجهود مناصرة رفيعة المستوى.

وتعتبر مؤسسات المجتمع المفتوح أنه بالإضافة إلى المساهمات التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني اليمني من خلال عمله التوثيقي للتخفيف من الضرر المدني وزيادة الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بإمكان منظمات المجتمع المدني اليمنية أيضًا أن تلعب دورًا أساسيًا في دعم عملية العدالة الانتقالية والجهود المبذولة لتطوير نهج شامل ورؤية طويلة المدى للمساءلة في اليمن.

من الضروري صياغة هذه الرؤية، وتوضيح جوهر المطالب اليمنية بالعدالة، وبناء الزخم السياسي حول برنامج للمساءلة. فهذه الأمور تضمن شمول المساءلة والإنصاف بشكل هادف في أي تسوية قد تحصل بعد الصراع في اليمن، كما أنها تشكل الأهداف الرئيسية التي يقوم عليها العمل المنفذ ضمن إطار مشروع مؤسسات المجتمع المفتوح بشأن الخيارات الطويلة الأمد للمساءلة في اليمن.

### 1.1. هذا التقرير

يأمل هذا التقرير، من خلال تحديد آراء الجهات الفاعلة في المجتمع المدني اليمني بشأن المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في اليمن من قبل جميع أطراف النزاع المسلح منذ العام 2014، في توفير معلومات بإمكانها أن تساهم في تصميم آلية/آليات المساءلة والإنصاف في المستقبل. كما يأمل هذا التقرير بان يولد مناقشات ترافق عملية العدالة الانتقالية الأوسع. وبإمكان الخيارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير بان توفر أيضًا العناصر لمساعدة الدول والمؤسسات متعددة الأطراف ومجتمع المانحين على تحديد طرق لبناء الثقة ودعم المساءلة والإنصاف وبرنامج العدالة الانتقالية في اليمن.

يعكس التقرير المشاورات والمقابلات مع منظمات المجتمع المدني اليمنية ومع عدد مختار من أصحاب المصلحة الآخرين. تم إجراء 26 مقابلة شبه منظمة من أجل الحصول على توصيات هذه المنظمات بشأن آليات المساءلة والإنصاف والعدالة الانتقالية المفضلة لليمن، على المستويين الوطني والدولي، للتصدي للانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع المسلح على الأراضي اليمنية منذ العام 2014. واستكشفت المقابلات أيضًا خيارات لإنصاف الضحايا. تمثل المنظمات التي تمت مقابلتها 12 محافظة مختلفة (أبين، وعمران، وتعز، والحديدة، وصنعاء، ومأرب، والضالع، وعدن، وشبوة، وحجة، وحضرموت، والمحويت).

تمت الأبحاث وكتابة هذا التقرير بشكل أساسي من قبل مستشارة مؤسسات المجتمع المفتوح، بمساهمة من منظمة مواطنة لحقوق الإنسان ومن مبادرة حقوق الإنسان لمؤسسات المجتمع المفتوح ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح. وقدم فريق منظمة مواطنة للمساءلة والإنصاف أيضًا معلومات وإرشادات جوهرية عند بدء المشروع وخلال تنفيذه، بما في ذلك أثناء مرحلة المقابلات والمشاورات.

## 1.2. الاستبيان

أعد استبيان يتألف من أربعة أقسام رئيسية لتوجيه عملية المقابلة وهي: آليات المساءلة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ الاختصاص القضائي الشخصي والموضوعي؛ إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ والأهداف الرئيسية والغرض من آليات المساءلة المستقبلية لليمن.

وبالإضافة إلى المقابلات والمشاورات، اعتمد تحديد الخيارات والتوصيات للمساءلة والإنصاف في اليمن أيضًا على مراجعة وثائق الهيئات الدولية والمحلية التي تبلغ عن العدالة والقضايا القانونية في اليمن. وتضمنت هذه الوثائق الصكوك القانونية، وتقارير من المجتمع المدني اليمني، وتقارير من منظمات غير حكومية دولية وإقليمية ويمنية.

## 1.3. جدول البيانات

يجمع الاستبيان بين الأسئلة المفتوحة والأسئلة الترتيبية. وقد اعتمد هذا الاختيار لضمان جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. وهدفت عملية المقابلة أيضًا إلى التوصل إلى فهم أوضح لما يمكن تعلمه من المحاولات السابقة (على سبيل المثال، تلك التي أُجريت ضمن إطار مؤتمر الحوار الوطني)، وتحديدًا كيف أُجريت العملية حينها وكيف كانت لتبدو مقترحات المساءلة والإنصاف اليوم مقارنة بطريقة صياغتها سابقًا.

## 1.4. المجموعة المستهدفة

تضمنت المنظمات التي تم التواصل معها لإجراء المقابلات، منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الشبابية، وجمعيات الضحايا، علمًا أنه تم إنشاء العديد منها وتسجيلها قبل العام 2015. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإجراء مقابلات مع أكبر عدد ممكن من المنظمات من أجل تضمين الجنسين وضمان التمثيل الجغرافي، صعقت التحديات المتعددة التي ووجهت خلال العملية تحقيق هذا التمثيل. فمن بين الأشخاص الذين تمت استشارتهم، 10 كانوا من النساء و16 من الرجال. علاوة على ذلك، ونظرًا لطبيعة المواضيع التي تمت مناقشتها والمخاطر الأمنية التي قد تولدها، تمت إعادة صياغة أجزاء معينة من المقابلة وتكييفها للتخفيف من المخاطر الأمنية للمنظمات التي أُجريت معها مقابلة.

## 1.5. المنهجية

اعتمدت عملية المقابلة على نهج تعددي يجمع بين الأساليب النوعية المختلفة للحصول على مجموعة واسعة ومتنوعة من المعلومات من المجيبين ولفهم التفاصيل الدقيقة والفروق البسيطة.

أجريت المقابلات بمساعدة مترجمين فوريين، ودارت نقاشات عدة حول اللغة وعدم ملاءمتها لترجمة الحقائق التي عبّر عنها بعض من أجريت معهم المقابلات إلى مفاهيم. وفي حالات أخرى، ولدت المقابلات معاني جديدة لمفردات معروفة.

تعكس الغالبية العظمى من النتائج الواردة في التقرير وبشكل مباشر آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. قد تبدو هذه الآراء في بعض أجزاء هذا التقرير أقل وقعًا وأو أن الباحثة تتحدث بناءً على التعليقات التي شاركها المجيبون. ان كانت الإجابات التي قدمها المجيبون متأثرة بالأسئلة المطروحة (وان كانت الأسئلة بدورها تعكس في الكثير من الأحيان مفاهيم يغلب عليها الطابع الغربي)، فهذا يُشير

الى الحاجة إلى مشاورات إضافية للتوصل إلى الافتراضات التي تقوم عليها الإجابات ولتتمتع العملية بطابع يمني حقيقي، مما قد يشمل تطوير مفردات يمنية مع مفهومها المحدد.

## 2. الجزء الأول - النتائج الرئيسية من المقابلات والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني اليمنية

### 2.1. ملخص

كانت العدالة جانباً رئيسياً من المطالب الرئيسية للمحتجين خلال الاحتجاجات التي اندلعت في مختلف أنحاء اليمن في العام 2011، وعندما نصت المبادرة الخليجية على إقامة مؤتمر الحوار الوطني في العام 2011، كانت مهمته اتخاذ تدابير "الضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في المستقبل"<sup>1</sup>. وبين عامي 2013 و2014، استضاف فريق عمل أنشئ حول القضايا ذات البعد الوطني، والمصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، مناقشات حول قضايا عدة ذات "بعد وطني".

لو كان إنشاء مؤتمر الحوار الوطني وفريق عمله المعني بالعدالة ليحصل اليوم، لكانت تمحورت المناقشات حول مجموعة أكثر تعقيداً من القضايا. فقد أدى الصراع في اليمن منذ أن بدأ في العام 2014 إلى حوالي 18,568 إصابة بين المدنيين<sup>2</sup>. ان الصراع الذي أصبح الآن في عامه السادس والذي لا يُظهر أي بوادر بالانحسار، يتحدى المفهوم التقليدي لما يُعرف "بالضرر المدني".

أدى النزاع المطول في اليمن وتأثيره التراكمي على حياة المدنيين إلى تغيير نظرة الشعب اليمني لمفهوم الضرر بما يتجاوز الخسائر في الأرواح والدمار. فبالنسبة إلى أشخاص عدة من الذين تمت استشارتهم ضمن هذا المشروع، يجب شمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للنزاع في اليمن، والتي تتضمن الوفيات غير المباشرة<sup>3</sup> والمعاناة الناجمة عن تأثير الحرب في الوصول إلى الغذاء والخدمات الصحية والبنية التحتية الحيوية الأخرى<sup>4</sup>، في مفهوم "الضرر المدني".

من التحديات الرئيسية للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة هو عدم القدرة على التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والعسكرية. وقد أظهرت المقابلات مع اليمنيين ان النزاع في اليمن أدى إلى صعوبة في التمييز بين المقاتلين ورجال الأعمال، وبين الجنّة والعاملين الماليين، وبين المعاملات التجارية والأعمال العدائية الاقتصادية، وبين أطراف النزاع المسلح والدول التي تدعم الأطراف المشاركة في إدارة الأعمال العدائية.

- 1 مراجعة "الاتفاق بشأن آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2011" [http://constitutionnet.org/sites/default/files/yemen\\_agreement\\_on\\_the\\_implementation\\_mechanism\\_for\\_the\\_transition\\_process\\_in\\_yemen\\_in\\_accordance\\_with\\_the\\_initiative\\_of\\_the\\_gulf\\_cooperation\\_council\\_2011-present.pdf](http://constitutionnet.org/sites/default/files/yemen_agreement_on_the_implementation_mechanism_for_the_transition_process_in_yemen_in_accordance_with_the_initiative_of_the_gulf_cooperation_council_2011-present.pdf)
- 2 أرقام قديمها مشروع بيانات اليمن (تم التحقق منها آخر مرة في كانون الثاني/يناير 2021). لمزيد من المعلومات، مراجعة: <https://yemendataproject.org>. قد تختلف الأرقام المقدمة من المنظمات الأخرى. على سبيل المثال، وفقاً للبيانات التي تم جمعها بواسطة "مشروع بيانات مواقع وأحداث الصراعات المسلحة" (ACLEDD)، قدرت المنظمة في آذار/مارس 2020 أن أكثر من 112,000 شخص لقوا حتفهم كنتيجة مباشرة للعنف. وتشمل هذه الأرقام حوالي 12,690 مذبذباً لقوا حتفهم في هجمات مستهدفة. <https://acleddata.com/2020/03/25/acledd-resources-war-in-yemen/>
- 3 تستخدم البروفيسور كيث كراوس مصطلح "الوفيات غير المباشرة" لوصف "ضحايا العنف غير المباشرين الذين ماتوا بعد حرمانهم من الحصول على الطعام أو المأوى أو الماء أو الاحتياجات الأساسية". وفقاً لكراوس، يمكن أن تكون أعداد الضحايا غير المباشرين أعلى بكثير من أعداد الضحايا المباشرين للعنف. للمزيد، مراجعة "Bodies count: the Human Remains & Violence of war and violent death data"، المجلد 3، رقم 1 (2017).
- 4 ان هذا التقرير جزء من سلسلة تستكشف "السمار البديل الذي كان يمكن لليمن أن يمر به لولا الحرب". [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNDP-YEM%20War%20Impact%20on%20SDGs\\_compressed.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNDP-YEM%20War%20Impact%20on%20SDGs_compressed.pdf). "Assessing the impact of war in Yemen on achieving the sustainable development goals"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ترك مؤتمر الحوار الوطني إرثاً متضارباً، ومع ذلك، فإن العديد من الأسئلة التي أثارها لا تزال صالحة اليوم، وكانت مهمة أيضاً للتمرين الذي أُجري ضمن إطار مشروع مؤسسات المجتمع المفتوح. ومن الأسئلة الرئيسية التي لا تزال قائمة هي تلك المتعلقة بمسألة جعل العدالة جزءاً من عملية الانتقال السياسي في اليمن أو ترك العدالة تتبع مساراً منفصلاً خارج العملية السياسية.

كان المجيبون على يقين بوجود توترات بين السلام والعدالة وأن التوجهات المتعلقة بكل منهما قد لا تتطابق دائماً. وعلى الرغم من تقديرهم لمساهمات مؤتمر الحوار الوطني في العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، إلا أنهم أعربوا وبكل صراحة عن شكوكهم بشأن العملية التي اعتمدت في وقت مبكر قانوناً يمنح الحصانة للرئيس السابق صالح وحكومته من الملاحقة القضائية.

يتمحور هذا التقرير بشكل أساسي حول الثنائيات وما يمكن فعله للتوفيق بينها، وحول الخيارات التي تجمع بين العناصر الفردية ضمن "دائرة متكاملة"5، وحول المبادئ و"الخطوط الحمراء" التي يمكن أن توجه عملية مستقبلية للمساءلة الطويلة الأمد في اليمن. سلط المجيبون الضوء على مركزية العدالة في إقامة النظام السياسي. وشددوا على اعتقادهم الراسخ بأنه يمكن للعدالة والمساءلة أن تلعب دوراً أساسياً في التوفيق بين اليمنيين والمساهمة في الحصول على الحقوق كاملةً ومشاركة القطاعات المحرومة اجتماعياً في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد.

## 2.2. توصيات لعملية مستقبلية للعدالة الانتقالية والمساءلة الطويلة الأمد في اليمن

أكد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على صعوبة تعزيز عملية العدالة الانتقالية في الظروف الحالية. فاليمن متشردم بسبب الانقسامات السياسية العميقة والتي يبدو أنه لا يمكن التوفيق بينها، والعقبات التي تعترض وقف إطلاق النار وعملية السلام المتفاوض عليهما، والقيود الأخرى مثل تلك الناتجة عن جائحة كورونا العالمية. ويُدرك الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن الكثير من الإجراءات المقترحة ستستغرق وقتاً طويلاً لتحقيق نتائج ملموسة ومكاسب سياسية.

فُسمت وجهات نظر وآراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى مجموعتين. تتضمن المجموعة الأولى التوجهات التي ينبغي أن تساهم في هيكلة العدالة الانتقالية المستقبلية في اليمن، وتتكون المجموعة الثانية من توصيات لمساءلة طويلة الأمد.

وتتمحور كل من المجموعتين حول صياغة رؤية يمنية للمساءلة والعدالة الانتقالية بعد الصراع تكون قادرة أن تساهم في تحديد الأهداف والنتائج الأولية. ومن الممكن أن تساعد هذه الصياغة الحكومة اليمنية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى على دعم أهداف المساءلة المتوسطة والطويلة الأمد لليمن. وتُعتبر الرؤية اليمنية ضرورية أيضاً لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني اليمنية على المناصرة لبناء برنامج مساءلة طويل الأمد.

### 2.2.1. توجيهات لعملية العدالة الانتقالية في اليمن

عند السؤال عن القضايا التي يجب أن توجه عملية مستقبلية للعدالة الانتقالية في اليمن، حدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم العناصر التالية:

5 تم استعارة مصطلح "الدائرة المتكاملة" من Cyborg Manifesto لدونا هارواي والذي نُشر في العام 1991. ويستخدم المصطلح من قبل الكاتبة والفيلسوفة لوصف الحدود غير

الواضحة بين المساحات والهويات وظهور "سياسات التقارب" بوجه سياسات الهوية. للمزيد، مراجعة

[https://warwick.ac.uk/fac/arts/english/currentstudents/undergraduate/modules/fictionnownarrativemediainthe21stcentury/manifestly\\_haraway\\_----\\_a\\_cyborg\\_manifesto\\_science\\_technology\\_and\\_socialist-feminism\\_in\\_the\\_....pdf](https://warwick.ac.uk/fac/arts/english/currentstudents/undergraduate/modules/fictionnownarrativemediainthe21stcentury/manifestly_haraway_----_a_cyborg_manifesto_science_technology_and_socialist-feminism_in_the_....pdf)

نهج يتمحور حول الضحايا. سلط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على أهمية ان تتمحور العملية المستقبلية للعدالة الانتقالية في اليمن حول الضحايا، فبنظر هؤلاء الأشخاص، يجب أن تدعم الإجراءات المستقبلية إشراك مجموعات الضحايا وجمعياتهم في "عمليات الحوار والمشاركة"<sup>6</sup>. أي أن دور الضحايا مركزي في تصميم وإنشاء آليات المساءلة والإنصاف المستقبلية في اليمن.

- **قول الحقيقة:** اعتبر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، أنه يجب التمييز بين قول الحقيقة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني كما أعمال المساءلة التي تتم بهدف تحديد مسؤولية الجناة ومحاسبتهم. وعلى الرغم من أن قول الحقيقة بإمكانه أن يساهم أيضاً في هذه الأمور، إلا أنه يجب أن يكون موجهاً بشكل أساسي نحو الاعتراف العام بهذه الانتهاكات وبمعاونة الضحايا.
- **الإنصاف:** كان الإنصاف عنصراً أساسياً لنهج يتمحور حول الضحايا. فبالنسبة الى 26 منظمة تمت مقابلتها، يتضمن الإنصاف تعويضات مالية ولكنه لا يقتصر عليها. فيقتضي الإنصاف أولاً وقبل كل شيء الاعتراف بالانتهاكات أو الإساءات المرتكبة بحق الضحايا.
- **دعم الصحة العقلية:** رأى عدد كبير من المجيبين أنه من الضروري ان تتضمن خيارات الإنصاف التي ستؤخذ لصالح الضحايا الدعم النفسي والاجتماعي. وأثار العديد من المجيبين موضوع الصحة العقلية كحاجة عامة في اليمن بسبب النزاع. كما أثار بعض المجيبين مخاوف تتعلق بالصحة العقلية بسبب الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ودعوا إلى النظر في إدراج الأطفال والشباب كفئات خاصة من الضحايا ضمن المشاورات المستقبلية بشأن آليات الإنصاف.

#### عمليات المساءلة الجنائية

لم يُظهر المجيبون أي تفضيل واضح لأي نوع محدد من الآليات القضائية، فقد أشارت الردود إلى احتمالات مختلفة، بما في ذلك المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية وخيارات قضائية أخرى. وسلط بعض المجيبين الضوء على أهمية تعزيز الوعي القانوني والمعرفة الفنية، واعتبروا أنه بدونها، سيكون من الصعب على اليمنيين فهم الأنواع المختلفة من الخيارات المتاحة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تفضيلاتهم. كما اعتُبرت المشاورات الإضافية مع أصحاب المصلحة اليمنيين ومقارنة التجارب في سياقات أخرى، مفيدة لتوجيه عمليات المساءلة المستقبلية.

#### الإصلاح المؤسسي

قلّص النزاع المسلح المستمر وبشكل كبير القدرة الحالية لنظام العدالة في اليمن على تعزيز المساءلة في ما يخص انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولكن المخاوف بشأن استقلالية القضاء وقدرة المحاكم على تحقيق العدالة بطريقة نزيهة كانت موجودة حتى قبل النزاع الحالي. فضلاً عن تعارض قوانين موضوعية وإجرائية عدة مع المعايير الدولية. وبالنسبة الى المجيبين، يجب أن يكون الإصلاح المؤسسي مكوناً رئيسياً لجهود العدالة الانتقالية في البلاد. ويعتبرون أن إجراءات الإصلاح بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في قدرة المؤسسات العامة اليمنية على ترؤس وبالمستوى اللازم الجهود المستقبلية التي سبُذلت في مجال العدالة الانتقالية.

6 بول سيلز، "The place of reconciliation in transitional justice"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ورقة توجيهية، حزيران/يونيو 2017

<https://www.ictj.org/publication/reconciliation-transitional-justice>

## 2.2.2. توصيات لمساءلة طويلة الأمد في اليمن

يلعب المجتمع المدني اليمني دورًا حاسمًا في المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن، ومع ذلك، يبقى بحاجة إلى التزام ودعم المجتمع الدولي للقيام بمساءلة أعمق مثل التحقيقات وتوسيع نطاق عمل التوثيق ليشمل قضايا وأنماط جديدة مثيرة للقلق. في ما يلي مجموعة من الخطوات الأساسية للتأسيس لمساءلة مستدامة وطويلة الأمد في اليمن.

### دعم منظمات المجتمع المدني اليمنية لتوسيع نطاق توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

بالنسبة إلى غالبية المنظمات المشاركة التي تمت مقابلتها، يساعد عمل التوثيق في تحديد الانتهاكات وأنماط الاساءات، ويساهم بالتالي في فهم النزاع في اليمن بشكل أوسع.

نظرًا إلى أن العمل الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان اليمنية قد يؤدي إلى حث آليات دولية مثل فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة لبدء التحقيق في قضايا معينة، فمن الضروري دعم المنظمات اليمنية للقيام بأعمال التوثيق وتوسيع نطاق القضايا المشمولة. ويعتبر هذا الدعم ضروريًا أيضًا لتصميم أدوات وطرق جديدة وذات صلة لجمع المعلومات.

وبما أن القيود للوصول إلى اليمن وللتحرك داخل البلاد قد تصبح أكثر صعوبة بسبب جائحة كورونا، فإن الجزء الأكبر من أعمال التوثيق سوف يقع حتمًا على عاتق منظمات المجتمع المدني اليمنية. واعتبرت المنظمات التي تمت مقابلتها أن دعم المجتمع الدولي والمانحين ضروري لتعزيز قدرتها الفنية على القيام بأعمال التوثيق. كما أكد بعض الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات على أهمية دعم المجتمع الدولي للقيام بعمل أعمق يركز على المساءلة.

### دعم جهود منظمات المجتمع المدني اليمنية في جمع المعلومات والأدلة وحفظها وتحليلها

تقوم آليات على المستوى الدولي مثل فريق الخبراء البارزين، بجمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها أطراف النزاع في اليمن وبالإبلاغ عنها. في جلسة مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر 2020، تم تجديد ولاية فريق الخبراء وتعزيزها لتشمل جمع الأدلة والحفاظ عليها. ولكن على الرغم من ذلك، تتفاقم التحديات والقيود التي يواجهها فريق الخبراء البارزين في الوصول إلى اليمن ودول التحالف الأخرى، بسبب القيود الجديدة الناتجة عن جائحة كورونا.<sup>7</sup> أما على المستوى المحلي فتعمل بعض منظمات المجتمع المدني اليمنية على سد النقص في القدرات بين التوثيق من أجل الإبلاغ والتحقيقات من أجل عمليات المساءلة والإنصاف، كما أنها تتعامل مع بعض المنتديات القضائية.

ولمعالجة النقص بين التوثيق والعمل الاستقصائي، يجب على الدول والمؤسسات المتعددة الأطراف ومجتمع المانحين دعم المنظمات اليمنية لتتمتع بالموارد الكافية، بما في ذلك القدرات والتكنولوجيا، لإجراء تحقيقات معمّقة وجمع المعلومات والأدلة وحفظها وتحليلها على المستوى اللازم من أجل مشاركة فعالة في مختلف المنتديات القضائية.

7 في تقرير أيلول/سبتمبر 2020، أشار فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن إلى أنه وللعام الثاني على التوالي، لم يتمكن من الدخول إلى اليمن ودول التحالف الأخرى "على الرغم من الطلبات المتكررة". ونتيجة لذلك، كان على الفريق تغيير أساليب عمله و"تضييق نطاق المسائل التي تم التحقيق فيها". مراجعة الدورة 45 لمجلس حقوق الإنسان، 14 أيلول/سبتمبر 2020 (A/HRC/45/6)، حول حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر 2014 - تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن. [https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/2020-09-09-report.pdf]

### برنامج مساءلة يتناول انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

استنادًا إلى الأفكار التي شاركها المجيبون، يمكن أن يساعد الفهم الأوسع للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للصراع في اليمن في وضع هذه القضايا ضمن نطاق "الضرر القابل للتقاضي". كما يمكن أن يساعد أيضًا في التوصل إلى عمليات إنصاف وخيارات للتعويض للضحايا.

وليصبح ذلك ممكنًا، يجب على مجتمع المانحين والدول والمنظمات الدولية استثمار الوقت والموارد لتصميم أدوات وأساليب لجمع المعلومات حول التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للحرب التي يمكن أن تدعم التأسيس المستقبلي لخيارات الإنصاف والتعويضات للضحايا.

*الاستفادة من أدوات تكنولوجيا المصادر المفتوحة لدعم وتقوية جهود المساءلة والإنصاف في اليمن*  
 بإمكان تكنولوجيا المصادر المفتوحة أن تساهم في مجموعة واسعة من العمليات، منها القضائية في ما يتعلق بجهود المساءلة، إضافة إلى غيرها من العمليات مثل تلك المتعلقة بجهود الإنصاف أو حتى التخطيط لإعادة الإعمار.

لتحقيق ما ورد أعلاه، تحتاج المنظمات التي تقوم بالتوثيق المرئي لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى دعم إضافي من مجتمع المانحين والدول. أي أنه يجب استكشاف المزيد من الفرص لتقوية المساهمات التي يمكن أن تقدمها هذه المنظمات على صعيد جهود المساءلة والإنصاف في اليمن. ومن بين إحدى التوصيات الاستثمار في قدرة هذه المنظمات على تطوير طرق جديدة ومبتكرة لاكتشاف مضمون ومواد ذات صلة.

## 2.3. تحديات المساءلة والإنصاف والعدالة الانتقالية في اليمن

### 2.3.1. عدد كبير من الفاعلين

مالت معظم التعليقات التي قُدمت خلال عملية المقابلة إلى الأطراف اليمنية في النزاع، الأمر الذي يظهر التحديات المرافقة لتصميم آلية مساءلة وإنصاف تأخذ في عين الاعتبار مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المتورطة في النزاع المسلح في اليمن، مثل الجهات المسلحة الحكومية وغير الحكومية، واليمنية وغير اليمنية، والعامة والخاصة، والتي بحكم معاملاتها المالية وعملياتها التجارية، تبيع أو تنقل موادًا تساهم في ارتفاع حصيلة المدنيين والدمار الملحوظ في البلاد.

### 2.3.2. تأثير الصراع اليمني على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

ظهرت أسئلة خلال عملية المقابلة حول "عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية" ونوع الانتهاكات "القابلة للتقاضي". وبالنسبة إلى غالبية المجيبين، يجب أن يشمل إطار العدالة الانتقالية قضايا الضرر الاجتماعي والاقتصادي التي قد تنتج عن النزاع المطول بسبب التأثير التراكمي للدمار وأضرار البنية التحتية الحيوية للبلد وسبل العيش. ومن الأمثلة الرئيسية التي قدمها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم نذكر الفقر، وفقدان الوظائف والرواتب، وفرص التعليم، والنقص في دعم الرعاية الصحية.

### 2.3.3. الحزن على المهاجرين وغيرهم من غير اليمنيين

على الرغم من أن التقرير يركز بشكل أساسي على خيارات الإنصاف التي تعالج مظالم الضحايا اليمنيين، إلا أنه يجب التشديد على الحاجة إلى إدراج الضحايا من الجنسية غير اليمنية ضمن نطاق آلية

الإنصاف المستقبلية. فقد تم الإبلاغ عدة مرات<sup>8</sup> عن مهاجرين لقوا حتفهم نتيجة عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني في سير الأعمال العدائية في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ أيضًا عن احتجاز أعداد كبيرة من المهاجرين في أماكن عدة في مختلف أنحاء اليمن، معظمهم في ظروف غير إنسانية ومروعة<sup>9</sup>. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المهاجرين، بمن فيهم اللاجئين، يتمتعون بالحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للمدنيين. ويجب أن تراعي آليات الإنصاف المستقبلية احتياجاتهم للوصول إلى حل فعال.

#### 2.3.4. التفاعل المجدي مع الضحايا في زمن كورونا

يتطلب البحث عن طرق للتعامل مع الضحايا إلى النظر في إمكانيات السفر المحدودة إلى اليمن وداخله بالإضافة إلى أنواع أخرى من القيود المفروضة، مثل تلك المتعلقة بكورونا. ويجب أن يأخذ العمل المستقبلي حول المساءلة والإنصاف في عين الاعتبار تأثير جائحة كورونا على تمويل الأزمات ونقص الأموال المتاحة للأنشطة التي تقع خارج نطاق "الاستعداد للطوارئ" و"الاستجابة للطوارئ". وللحفاظ على الإدارة الوطنية لعملية العدالة الانتقالية، من الضروري التشارك بشكل واسع مع أصحاب المصلحة اليمنيين بما في ذلك مجموعات وجمعيات الضحايا، من دون أن يقتصر ذلك على الممارسة الروتينية للحصول على تعليقاتهم فقط. ويجب قياس فعالية قنوات التواصل الرقمية وغيرها، من خلال قدرتها على أن تكون في متناول الناس وأن تسمح بإجراء محادثات هادفة تمكن الضحايا وأصحاب المصلحة الآخرين من التعبير عن احتياجاتهم.

#### 2.3.5. السلام مقابل العدالة

رأى مجيبون عدة أن ثمة حاجة لمزيد من التنسيق بين مفاوضات السلام الجارية وشؤون المساءلة عن الانتهاكات التي حدثت في اليمن وإنصاف الضحايا. فبالنسبة إليهم قد يعرقل عدم معالجة هذه الروابط آفاق المصالحة الوطنية الحقيقية والسلام المستدام في اليمن. كما يجب أن تتمتع قضايا الضحايا بتمثيل أفضل في مفاوضات السلام. ويعتبر المجيبون أن الهدف من ذلك ليس تحويل المفاوضات إلى منتدى لطرح المظالم ولكن لجعل عملية السلام أكثر شمولية لشؤون المساءلة والإنصاف. ولم يكن الجميع على دراية بالإمكانيات المتاحة لمجموعات الضحايا والمجتمعات المتضررة للمساهمة في العمليات التي يقودها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن.

8 بن هويداد وشعيب الموسوي، "Airstrike kills dozens of Somali migrants off Yemen's coast"، نيويورك تايمز، 17 آذار/مارس 2017

[<https://www.nytimes.com/2017/03/17/world/middleeast/yemen-airstrike-somali-migrants.html>]

9 المنظمة الدولية للهجرة، "Migrants die while detained in inhumane conditions in Yemen"، 2 أيار/مايو 2019

[<https://www.iom.int/news/migrants-die-while-detained-inhumane-conditions-yemen>]

### 3. الجزء الثاني - تحليل المقابلات والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني اليمني

#### 3.1. معلومات عن العدالة الانتقالية في اليمن

##### 3.1.1. آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول إرث مؤتمر الحوار الوطني: "هناك معرفة بإمكانها أن توجّه العدالة الانتقالية في اليمن."

بالنسبة إلى 15 مجيباً، يمكن للتحديات التي ظهرت خلال مؤتمر الحوار الوطني أن تساعد في توجيه العمليات المستقبلية وتجنب مآزق سابقة. وبرزت أربع فئات رئيسية من الملاحظات التي أبدت أثناء عملية المقابلة، من بينها قانون الحصانة الذي صدر في العام 2012 والذي حمى الرئيس اليمني السابق ومن عمل معه من الملاحقة القضائية على جرائم ارتكبت خلال حكمه الذي دام 33 عامًا. وبحسب أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فإن هذا القانون "أعاق بشكل كبير قانون العدالة الانتقالية منذ البداية وخلق العديد من العقبات أمام تطبيقه"؛ ويجب أن يشمل أي قانون جديد مستقبلي "جميع الجرائم وجميع الانتهاكات وجميع الجناة".

وقد واجه مؤتمر الحوار الوطني عقبات داخلية لتحقيق الأهداف المحددة من خلال مبادرة مجلس التعاون الخليجي:<sup>10</sup> "لم تحدث مصالحة وطنية داخلية، وكانت الانقسامات كثيرة جراء قضايا ونزاعات سابقة". ونتيجة لذلك، وُجدت مساحة صغيرة للمناقشات الحقيقية ولسماع "آراء أخرى" مثل آراء الشباب. وأوضحت إحدى المجيبات من صنعاء قائلةً إن "الكثير من المناقشات المهمة خلال مؤتمر الحوار الوطني استولت عليها الأحزاب السياسية بالكامل. ما هي المساحة المتبقية لنا نحن الشباب؟"، وقالت مجيبة أخرى من حجة أن "بعض نتائج مؤتمر الحوار الوطني كانت إيجابية ولكن تم استبعاد بعض الأشخاص من العملية. كان من المفترض أن يضمن المؤتمر مشاركة حقيقية. كان ذلك ليعود بالفائدة على البلد بأكمله". ولكن بدلاً من ذلك، "غالبًا ما كانت المناقشات العامة وتلك الخاصة بمجموعة العمل تتعمق في تعبيرات وفي عرض المظالم التاريخية أو تدخل في إجراءات ميكانيكية لمراجعة الدستور أو إنشاء قواعد النظام للتصويت".<sup>11</sup>

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، إن الإدراك المشترك المحدود أو الضئيل حول بعض المفاهيم المستخدمة خلال مؤتمر الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية والمصالحة يعني أن المشاركين قد توقفوا عدة مرات عند القضايا الإجرائية. وقد أدى ذلك أيضًا إلى خلافات حول ما يجب أن يشكل محور تركيز مجموعات العمل. وأوضح أحد المشاركين من صنعاء أنه "وقعت خلافات عدة خلال مؤتمر الحوار الوطني. كان المجيبون تائهون ويتساءلون: إلى أي صراع ينظرون؟ أهو صراع 1962؟ واختلف أصحاب المصلحة الرئيسيون حول النزاعات التي يجب أن يشملها قانون العدالة الانتقالية". وبدلاً من السعي إلى اتفاق حول الغرض من قانون مستقبلي بشأن العدالة الانتقالية، ركز المشاركون على قضايا من الاختصاص الزمني والشخصي. ونتيجة لذلك، "ما حدث هو أن الأطراف ذات المظالم اختارت صراعاتها واستبعدت الآخرين. على سبيل المثال، أراد الهاشميون معالجة المظالم المتعلقة بالحروب في الستينيات". وأثيرت مسألة أخرى تتعلق بالأطر الزمنية الضيقة المحددة لاعتماد قرارات معينة.

10 حدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 2051 (2012) مجالات التركيز للمرحلة الثانية من عملية الانتقال السياسي في اليمن، والتي تضمنت عقد مؤتمر حوار وطني وفقاً لآليات التنفيذ المحددة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي. كما دعا المجلس إلى "تحقيق شامل ومستقل ونزيه في الانتهاكات المزعومة التي ارتكبت خلال الاحتجاجات التي حصلت في العاصمة صنعاء وفي أجزاء أخرى من اليمن في العام 2011، بما يتوافق مع المعايير الدولية". للمزيد مراجعة:

<https://www.un.org/press/en/2012/sc10671.doc.htm>

11 ستيفن شتاينبايسر، "No Peace without Justice: the Arab Spring, the National Dialogue and Yemen's Descent into Chaos"، مجلة International Journal of Archaeology and Social Sciences in the Arabian Peninsula، عدد 4 (2015)، الفقرة 2.

واعتبرت بعض المواعيد النهائية التي حددتها مجموعات العمل غير واقعية نظراً إلى مدى تعقيد القضايا المطروحة. كان من الممكن أن يكون مفيداً إعطاء المزيد من الوقت للقيام بالعمل الأساسي والضروري للتوصل إلى فهم مشترك لبعض المفاهيم والمصطلحات المستخدمة.

وكنقاط إيجابية، ذكر المجيبون الجهود المبذولة لزيادة الوعي عن طريق أمثلة مستنيرة من سياقات أخرى. وأشارت إحدى المشاركات من صنعاء أيضاً إلى "الجهود المبذولة لمعرفة المزيد حول المفاهيم المستخدمة في ما يتعلق بالعدالة الانتقالية، وحول العمليات السياسية، والانتخابات". كما قدم المجتمع الدولي المزيد من الدعم لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على معالجة الأمور المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمصالحة. وبحسب أحد المجيبين من مأرب، "أنجز الكثير من العمل خلال مؤتمر الحوار الوطني. ومن ثم جاءت الحرب ونسي الناس أمره. ولكن بين عامي 2012 و2014، أُجريت تدريبات عدة حول العدالة الانتقالية مع منظمات الأمم المتحدة وشركاء آخرين".

---

"لكن السلام فشل أيضاً بسبب بنية مؤتمر الحوار الوطني ككل. عمق مؤتمر الحوار الوطني الانقسامات بين معسكر هادي والآخرين وبين ما كان يقوم به كل واحد منهم. تم التلاعب بوسائل الإعلام من قبل الأحزاب، ولم تكن هناك آليات رقابة لمنع ذلك. لذا من المهم جداً ضمان حيادية منظمات المجتمع المدني، فهي الوحيدة القادرة على القيام بعمل المراقبة."

مشارك من صنعاء

---

نتج عن مؤتمر الحوار الوطني دروس بإمكانها أن توجه العمليات المستقبلية. وأوصت إحدى المشاركات من عدن قائلةً "نحن بحاجة إلى مواصلة العمل الذي بدأ به مؤتمر الحوار الوطني". وهذا يعني العمل على جانبين رئيسيين: عمليات تضمن تمثيل أكبر للضحايا والمجتمعات المتضررة؛ وصياغة رؤية يمنية حول المساءلة والإنصاف والعدالة الانتقالية. وقال أحد المشاركين من صنعاء أن "اليمن بحاجة للتعامل مع قضايا الماضي. فمن غير رؤية يمنية للتعامل مع الماضي، ستنشأ صراعات تولد دورات جديدة من العنف والانتهاكات".

## تطور آليات العدالة الانتقالية في اليمن

أنشئ فريق عمل للقضايا ذات البعد الوطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في العام 2013 ضمن إطار مؤتمر الحوار الوطني، وتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا الفريق في "صياغة المبادئ والتوصيات الدستورية والقانونية من أجل تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية". وقام فريق العمل بإعداد تقرير نهائي وتقديمه كجزء من "وثيقة مخرجات المؤتمر". ومع بداية الصراع في العام 2014، تم التخلي عن هذه المخرجات والعمليات الانتقالية الأخرى التي كانت قد أنشئت خلال الحوار الوطني.

وصدر قرار رئاسي يعود تاريخه إلى العام 2013 يقضى بإنشاء لجنة لمعالجة قضايا الموظفين المبعدين قسراً عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري (المعروفة باسمها المصغّر: لجنة المتقاعدين قسراً) ولجنة للمنازعات المتعلقة بالأراضي<sup>12</sup>. وقد حققت لجنة المتقاعدين قسراً في حوالي 20 ألف حالة. وعلى الرغم من توقف عمله مع اندلاع الصراع في العام 2014، فقد تم إنشاء صندوق تعويضات في العام 2013 بموجب قرار رئاسي "للتعويض على الموظفين المدنيين والأمنيين والعسكريين الذين يستحقون التعويض في المحافظات الجنوبية"<sup>13</sup>.

وفي العام 2012، أنشأت السلطة التنفيذية اليمنية لجنة تحقيق وطنية<sup>14</sup> للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ العام 2011. وفي العام 2017، أصدرت اللجنة تقريراً مؤقتاً. كما تم تعديل صلاحياتها لإحالة القضايا إلى النيابة العامة اليمنية لتسهيل سير الإجراءات القضائية. وفي أيلول/سبتمبر 2017، طلب مجلس حقوق الإنسان من المفوض السامي توفير "بناء قدرات موضوعية، والمساعدة الفنية، والمشورة والدعم القانوني"<sup>15</sup> لتمكين لجنة التحقيق من إجراء عملها التحقيقي "بما يتماشى مع المعايير الدولية"<sup>16</sup>. وعلى الرغم من الإشارات الواضحة في التعديل على الولاية الأصلية للجنة إلى دور النيابة العامة والقضاء اليمني، فإنه من غير الواضح ما إذا كانت الإجراءات القضائية قد أسفرت عن اتهام مسؤولين عن انتهاكات لحقوق الإنسان.<sup>17</sup>

كان من المقرر إنشاء "لجنة إنصاف ومصالحة وطنية" من خلال اعتماد مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة. وعلى الرغم من عدم تطبيق القانون، تضمنت السمات الأساسية للجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان منذ تشرين الثاني/يناير 2011؛ وتلقى الشكاوى من ضحايا حقوق الإنسان؛ وضمان التعويض أو جبر الضرر للضحايا و"الكشف عن حقيقة ما حدث خلال الفترة المشمولة بأحكام هذا القانون"<sup>18</sup>.

### 3.1.2. كيان يمني للعدالة الانتقالية والإنصاف؟

شارك بعض المجيبين مقترحات لإنشاء كيان<sup>19</sup> لقيادة البلاد خلال عملية العدالة الانتقالية. ولتتوافق مع السياق اليمني، يجب أن تعتمد الآلية مقترحات نابعة "من أسفل الهرم إلى أعلاه". من السمات

- 12 لمزيد من المعلومات حول اللجنتين وخاصة تلك المتعلقة بـ"المتقاعدين قسراً في المحافظات الجنوبية"، مراجعة جينيس كامبيك، "Returning to Transitional Justice in Yemen – a backgrounder on the Commission on the Forcibly Retired in the Southern Governorates"، تقرير رقم 3، 26 تموز/يوليو 2016، مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق. [\[https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2016/07/carpo\\_policy\\_report\\_03\\_2016.pdf\]](https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2016/07/carpo_policy_report_03_2016.pdf).
- 13 المرجع السابق، صفحة 6 و22.
- 14 مراجعة مجلس حقوق الإنسان، الجلسة 42، (A/HRC/42/33)، 9 أيلول/سبتمبر 2019، "تنفيذ برامج المساعدة الفنية المقدمة إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن". [\[https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A\\_HRC\\_42\\_33\\_AEV.pdf\]](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A_HRC_42_33_AEV.pdf).
- 15 مجلس حقوق الإنسان، (A/HRC/RES/36/31) 3 تشرين الأول/أكتوبر 2017 "حقوق الإنسان والمساعدة الفنية وبناء القدرات في اليمن".
- 16 مجلس حقوق الإنسان، (A/HRC/RES/36/31) 3 تشرين الأول/أكتوبر 2017 "حقوق الإنسان والمساعدة الفنية وبناء القدرات في اليمن".
- 17 وفقاً لتقرير فريق الخبراء الصادر في أيلول/سبتمبر 2020، "أحالت اللجنة الوطنية للتحقيق أكثر من 1000 قضية إلى المدعي العام. تم تقديم حتى الآن 19 قضية فقط إلى المحكمة، وما زالت القضايا معلقة". مراجعة مجلس حقوق الإنسان، الدورة 45، 14 أيلول/سبتمبر 2020 (A/HRC/45/6)، حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر 2014 - تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن. للمزيد، مراجعة: [\[https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/2020-09-09-report.pdf\]](https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/2020-09-09-report.pdf).
- 18 مراجعة "قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية". <http://www.peaceandjusticeinitiative.org/wp-content/uploads/2012/03/Yemeni-draft-Transitional-Justice-Law.pdf>
- 19 تضمنت بعض المقترحات عناصر مشابهة لتلك الواردة في لجنة الإنصاف والمصالحة التي كان ليتم إنشاؤها من خلال اعتماد قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

المدمجة التي سلّط عليها الضوء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت تلك التي تسمح باشتراك المجتمع واعتماد مستويات ترابطية في صياغة المقترحات.

وشملت الاقتراحات المقدمة لممثلين في كيان العدالة الانتقالية المستقبلي قادة المجتمع المدني وجمعيات الضحايا وقضاة وشيوخ وقادة سياسيين. وكانت القيادة إحدى السمات الرئيسية التي يجب أن يتمتع بها الممثلون، بالإضافة إلى الخلفية المهنية المتميزة والخبرة والمعايير الأخلاقية مثل الحياد وعدم التحيز.

وجد المجيبون أنه بإمكان كيان العدالة الانتقالية أن يُشرك الضحايا وغيرها من الفئات المستهدفة بالأفكار الجماعية الضرورية والمناقشات حول الاحتمالات المختلفة لآليات المساءلة والإنصاف. وبالنسبة إليهم، يمكن أن يساعد ذلك أيضًا في بناء مؤسسات الدولة ذات الصلة وحشد الدعم العام للمقترحات المستقبلية. وذكرت إحدى المشاركات أنه "يجب أن يستعد المجتمع للعدالة الانتقالية ولهذا نحن بحاجة إلى دعم عام. ومن الممكن تحقيق نسبة كبيرة من هذا الدعم من خلال معرفة المزيد عن العدالة الانتقالية".

وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه، قدم 14 مجيبًا أيضًا مقترحات لكيان مماثل لقيادة العمليات المتعلقة بالتعويض. بالنسبة إلى اثنين من المجيبين، يجب إنشاء كيان مختلط من يمينيين وغير يمينيين ليكون مسؤولاً عن مسائل الإنصاف. وشملت المقترحات الأخرى ما يلي: كياناً دولياً للإنصاف (1)؛ صندوقاً استثنائياً (1)؛ كياناً مؤسساً ضمن إطار العدالة الانتقالية (2)؛ وكياناً تديره مجموعة أساسية من منظمات المجتمع المدني اليمنية.

---

"ان الانصاف صعب، كما الشفاء. لقد حاولت الحكومة ولكن الأمر كان صعباً.  
فأي سلطة ستتعامل مع ذلك؟ هل ستكون محلية؟ أو دولية؟ من الذي سيتولى  
القيادة؟"  
منظمة من مأرب

---

بالنسبة إلى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، يجب أن يكون الكيان مسؤولاً عن دفع التعويضات المالية أو غير المالية للضحايا. كما يمكن للكيان أن يلعب دورًا مهمًا في توحيد معايير تحديد التعويضات للضحايا، وضمان التوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومعالجة قضايا السياسات المعنية، بالإضافة إلى جوانب أساسية أخرى لولايته.

أحد الهواجس المشتركة التي أعرب عنها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تتعلق بتكوين كيان التعويض في المستقبل. بالنسبة إليهم، يجب أن يتكون الكيان من أفراد يتمتعون بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية ويمتلكون مؤهلات تعليمية متميزة. ويجب وضع عمليات للتدقيق وغيرها لتوفير أكبر عدد ممكن من الضمانات بأن الأعضاء لم يقعوا فريسة للسياسات الحزبية و/أو الفساد.

## 3.2. وجهات نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لهيكل العدالة الانتقالية في اليمن

### 3.2.1. نهج يراعي الضحايا

بناءً على الآراء المشتركة بين غالبية الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، يجب أن تكون عملية العدالة الانتقالية في اليمن موجهة نحو الضحايا. وهذا يعني أنه يجب أن تراعي الخيارات الطويلة الأمد حق الضحايا في الإنصاف والتعويضات كما حقهم في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات.

ويجب أن تمنح العمليات المستقبلية دورًا مركزيًا للضحايا في صياغة الآليات وتنفيذها. تعتبر مشاركة الضحايا ضرورية لإحساسهم بالكرامة الإنسانية: فقد وصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم العدالة الانتقالية على أنها عبور من الاستبعاد إلى الاشراف، ومن عدم الفعالية إلى الفعالية، ومن التخفي إلى عالم حيث يمكن للضحايا ممارسة السلطة والمطالبة بحقوقهم. وعلى حد تعبير إحدى المشاركات من عمران، "يمكن للعدالة الانتقالية أن تُشعر الناس بأنهم في صلب عالمهم، حتى ولو كان عالمهم الخاص، وأنهم يتمتعون بحقوق وواجبات، وبإمكانهم الابتكار".

تجاهل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الصيغ الجاهزة التي لا تأخذ في عين الاعتبار مشاركة الضحايا في إنشاء العمليات والآليات. وأحد الأمثلة هو التعويض المقدم للضحايا دون الاعتراف المسبق بالخطأ و/أو الانتهاكات المرتكبة، الذي اعتبره مجيبون عدة، أمراً "مسيئاً" للضحايا.

#### قول الحقيقة: "حيث يبدأ كل شيء"

فسر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات مفهوم قول الحقيقة بطريقتين مختلفتين: بالنسبة إلى البعض، يتعلق قول الحقيقة بالاعتراف بالخطأ والأذى الذي لحق بالضحايا. وبالنسبة إلى آخرين يتعلق الأمر بشكل أساسي بإثبات ما حدث، أو بمعنى آخر، بمعرفة الحقيقة.

قال المجيبون من الفئة الأولى ان الاعتراف بالحقيقة هو نقطة البداية المناسبة وأنها الخطوة الأولى لإنصاف الضحايا. وقالت منظمة من أبين ان "العملية تبدأ بقول الحقيقة وهو إجراء لإنصاف الضحايا. بعد ذلك تأتي إمكانية الشفاء والمسامحة بالنسبة إلى الضحايا. ومن ثم يمكننا التحدث عن التعويضات". ولمزيد من التأكيد على هذه النقطة، اعتبر المجيبون أن تقديم تعويضات للضحايا من دون الاعتراف بالخطأ أو الأخطاء التي ارتكبت ليس بخيار جائز.

وبالنسبة الى مشاركين آخرين، يرتبط قول الحقيقة بإثبات مسؤولية الجاني (أو الجناة). فمن وجهة نظرهم، تتعلق معرفة الحقيقة بالتأكد من الحقائق وإثبات ما حدث. وأكد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ضمن هذه الفئة على أهمية توثيق حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لأغراض "استعادة الحقيقة" إذ يعتبرون ان "المساءلة ضرورية جداً لكنها تحتاج إلى الحقيقة".

### دور الضحايا في قول الحقيقة: "الاستماع إلى الضحايا يجعلنا نفكر في السلام. كما أنه يجعلنا نفكر في كيفية نقل ما عانوه لجماهير أخرى."

أشارت الأفكار التي شاركها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى تصورين مختلفين لدور الضحايا: كمشاركين في إنشاء آليات قول الحقيقة وكمستفيدين منها أيضًا. إن إعطاء الضحايا هوية فعالة يعني تعزيز العمليات التي تمكنهم من المشاركة الحقيقية والهادفة. ومن هذا المنظور، يتزامن توفير الإنصاف مع مشاركة الآراء المهمشة والمستبعدة للضحايا في تلك العمليات.

وتضمنت إحدى التوصيات التي قدمها المجيبون زيادة أنشطة التوعية الخاصة بالضحايا. فعلى حد تعبير أحد المشاركين من عدن، "من الأساسي وجود وعي كبير حول العدالة والحقوق. فبدون هذا الوعي، لن يتقدم الضحايا". ومن الممكن أن تساعد أيضًا المعلومات حول عمليات من بلدان أخرى في توجيه الأنشطة ذات الصلة في اليمن، وقد تم ذكر أمثلة من المغرب وتونس وجنوب إفريقيا.

### الإنصاف

### آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول الإنصاف: "إن الكرامة أهم عنصر لوجود فعلي للإنصاف"

اتفق جميع من تمت مقابلتهم، وعددهم 26، على أن الإنصاف هو سمة أساسية لآلية مساءلة تراعي الضحايا ولعملية عدالة انتقالية مستقبلية في اليمن. وأعطت الإجابات التي قدمها المجيبون لمحات مختلفة عما يمكن أن يعنيه الإنصاف لضحايا النزاع في اليمن وما قد يترتب عليه.

وقد ذكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ثلاث خطوات رئيسية نحو تحقيق الإنصاف: (1) استكمال التعويض المالي بالاعتذارات والإقرار بالخطأ المرتكب؛ (2) التعويض المالي وحده لا يكفي لمعالجة النطاق الكامل للمظالم؛ (3) لا يجب أن يكون التعويض ماليًا فحسب، بل يجب أن يشمل تدابير أخرى مثل الوظائف والرواتب والتعليم والرعاية الطبية. وعلى حد تعبير أحد المجيبين، "يمكن النظر في أشكال أخرى من التعويض، مثلًا، يمكن دفع الرواتب، وقيام الجناة بالاعتذار. الله وحده يعلم ما يجعل الضحية تشعر بانها حصلت على التعويض المناسب. فالأمر يختلف من شخص إلى آخر".

---

"ما يحدث الآن هو دفع مبالغ صغيرة من المال للضحايا والتخفيف من الضغط على الجناة. لا توجد توبة حقيقية. لذا فإن التعويض بمبالغ ضئيلة من المال، يعد مسيئاً جداً للضحايا إذ يشعرون بالإهانة وبأنه يتم استغلال بؤسهم. إنها لا تعتبر حتى خطوة رمزية لأنها لو كانت كذلك لصححت الواقع."  
ممثلاً لجمعية خاصة بالضحايا

---

أثار بعض المجيبين أيضاً أسئلة دقيقة حول الحاجة لان تنظر خيارات الإنصاف في بعض التفاوتات الهيكلية الموجودة في صلب دورات العنف والصراع التي شهدتها معظم تاريخ اليمن المعاصر. فبنظرهم يجب أن يتمتع الضحايا بأكثر من مجرد إمكانية مشاركة حقيقة الأحداث التي اختبروها. وتمحورت معضلات عدة أثرت حول إمكانية إدخال القضايا الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية في التقييم أو التقييمات بهدف التعويضات وتدابير الانصاف المستقبلية.

وجهاً نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول دعم الصحة العقلية كنوع إنصاف غير مادي:  
"مستوى الصدمة عميق لدى اليمنيين"

بالنسبة الى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، يجب أن يشمل تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني تعويضات غير مادية مثل الدعم النفسي والاجتماعي أو دعم الصحة العقلية. واعتبر ثمانية من المشاركين، ان التطرق الى الصحة العقلية والدعم النفسي مهم لفهم الجانب غير المادي للمظالم والجروح. وقال أحد المجيبين من تعز أنه "علينا النظر في الجوانب غير الملموسة مثل تأثير الصراع على الصحة العقلية لليمنيين".

لكي تتطرق آلية الإنصاف الى مسائل الصحة العقلية، يجب فهم تأثير النزاع المسلح على الصحة العقلية لليمنيين بشكل أوسع. فقد أوضحت إحدى المشاركات من عمران ان "مستوى الصدمة لدى اليمنيين عميق. سوف تستغرق عملية التعافي سنوات عدة وعلى العمل أن يبدأ الآن". وقال أحد المجيبين من الحديدة، ان "الأمر يتوقف على التقييم. نحن بحاجة إلى مزيد من الفهم حول المظالم التي يعانيها الضحايا قبل أن نتمكن من اقتراح تدابير ملموسة".

وتم التطرق أيضاً إلى موضوع الصحة العقلية في ما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في اليمن. وبالنسبة الى 10 مجيبين، يمكن تنظيم هذه الانتهاكات ضمن فئتين رئيسيتين: 1) العنف القائم على النوع الاجتماعي (2) تجنيد الأطفال. وحتى في الحالات التي لا يتعرض فيها الأطفال لانتهاك مباشر، أي عندما يكونون من أقارب الضحايا على سبيل المثال، يجب أن تكون هناك تدابير انصاف مثل دعم الصحة النفسية والعقلية المخصص لهم.

باختصار، وبالنسبة الى مجيبين عدة، يجب أن تكون الصحة العقلية سمة من سمات خيارات الإنصاف والتعويضات. ويجب أن تعتبر أيضاً آليات العدالة الانتقالية والمساءلة والإنصاف في اليمن أن الأطفال

والشباب ينتمون الى فئات خاصة من الضحايا تستحق الحصول على أكبر قدر ممكن من التمثيل في أي أنظمة للعدالة الانتقالية.

### 3.2.2. العدالة الجنائية وعمليات المساءلة

آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشأن الآليات القضائية: "إذا كان الشخص مسؤولاً، فيجب أن يُحاكم."

كانت هناك مجموعة من أشكال الآليات القضائية التي يمكن أن تعالج الانتهاكات. فضّل أربعة من المشاركين المحاكم الدولية، واثنين المحاكم المختلطة ورأى ثلاثة ان المحاكم الوطنية قد تكون فعالة. وفي ثلاث حالات اختار المجيبون الخيار القضائي (محكمة) من دون تقديم تفاصيل إضافية. أما خيارات المجيبين التي لم تتمحور حول آلية قضائية محددة، فقد ركّزت في بعض الأحيان على الغرض. واعتبر خمسة من المجيبين ان المساءلة الجنائية من الأغراض الأساسية للآلية القضائية، ولكنهم لم يقدموا معلومات إضافية حول نوع الآلية التي يمكن أن تخدم هذا الغرض.

ميّز المجيبون أيضًا بين الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام العدالة الوطني في العدالة الانتقالية على المدى الطويل وقدرته الحالية على التحقيق مع الجناة ومقاضاتهم. فقد تقلصت هذه القدرة بشدة بسبب النزاع المسلح الحالي في البلاد. ان الشكوك حول استقلالية القضاء بوجه السلطات السياسية في البلاد والقدرة على تحقيق العدالة بطريقة محايدة كانت موجودة حتى قبل النزاع.

وبالرغم من ان المجيبون اتفقوا بشكل عام على أنه "إذا كان الشخص مسؤولاً، فيجب ان يُحاكم"، إلا أن وجهات النظر تشتتت عندما قوبلت بعوامل أخرى، مثل أنواع الانتهاكات وجنسية الجناة والاختصاص الزمني. وقد يكون هذا نتيجة لأسباب عدة. فافتقر البعض من المجيبين إلى الإلمام بنقاط القوة والضعف للخيارات المختلفة المتاحة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من زيادة توافر خيارات الملاحقة القضائية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل عام، فإن الخيارات الحالية توفر إمكانات محدودة لمتابعة المساءلة الجنائية المتعلقة بالنزاع اليمني.

## لمحة عامة عن آليات المساءلة لليمن

هناك بعض الآليات للمساءلة داخل اليمن وخارجه، بما في ذلك من خلال مؤسسات الأمم المتحدة والمحاكم الدولية والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان وأنظمة العقوبات والإجراءات القانونية الوطنية غير اليمينية. يُذكر في ما يلي أبرزها، إلى جانب قدرتها المحدودة على مراجعة المطالبات المتعلقة باليمن أو الفصل فيها:

**المحكمة الجنائية الدولية:** تختص المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة الأفراد الذين يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم دولية خطيرة مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان. لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية التحقيق في جريمة إلا في ظروف محدودة مثل عندما تقبل الدولة المعنية بسلطة المحكمة. وقّع اليمن على نظام روما الأساسي في 28 كانون الأول/ديسمبر 2000 ولكنه لم يُصادق عليه.

**فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن (GEE):** تم إنشاء فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العام 2017. وتشمل ولايته "استقصاء جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللمجالات الأخرى المناسبة والقابلة للتطبيق من القانون الدولي والتي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع منذ العام 2014". ويتوقع من فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن التعاون مع السلطات اليمنية ومع جميع أطراف النزاع المسلح أو أصحاب المصلحة من أجل "تدعيم المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في اليمن". يمكن لفريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن تقديم توصيات لاتخاذ إجراءات تصحيحية بناءً على النتائج الواقعية والقانونية التي يتوصل إليها. كما يمكنه تقديم العناصر التي قام بجمعها أثناء عمله التحقيقي لكي تُؤخذ الإجراءات القضائية اللازمة. ولكن فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن ليس هيئة قضائية وليس لديه أي سلطة لتوفير الإنصاف للضحايا.

**عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:** تم إنشاء لجنة العقوبات في مجلس الأمن ("لجنة العقوبات 2140") وفريق من الخبراء بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 2140 (2014). وتشمل المهام الرئيسية للفريق "تزويد اللجنة بمعلومات متعلقة بتحديد في مرحلة لاحقة الأفراد والكيانات الذين قد يشاركون أو يقدمون الدعم لأعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن". يمكن لفريق الخبراء أن يبني نتائجه وتوصياته على المعلومات التي حصل عليها من الضحايا. ويمكن أن تشمل التدابير المعتمدة مجموعة واسعة من الخيارات، مثل الحظر المستهدف للأسلحة، وحظر السفر، والقيود المالية. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات ليست ذات طابع قضائي ولجنة العقوبات ليست هيئة قضائية.

**اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق:** تم تشكيل لجنة وطنية بموجب القرار الجمهوري رقم 140 لسنة 2012 للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في العام 2011. وفي العام 2017 تم تعديل صلاحياتها لتمكين اللجنة من إحالة القضايا إلى النيابة العامة والقضاء اليمني بهدف مباشرة الإجراءات القضائية. وفي القرار 31/36 المعتمد في 29 أيلول/سبتمبر 2017، طلب مجلس حقوق الإنسان من المفوض السامي توفير "بناء قدرات موضوعية، والمساعدة الفنية، والمشورة والدعم القانوني" لتمكين اللجنة من إجراء عملها التحقيقي. لا يزال من غير الواضح حتى الآن ما إذا كانت الإجراءات القضائية قد حاسبت أي شخص على انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالنزاع اليمني.

**الاختصاصات القضائية الوطنية:** تسمح الاختصاصات القضائية العالمية للدول بالتحقيق مع الأفراد ومقاضاتهم على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بغض النظر عن جنسية الجاني المزعوم أو المنطقة التي حدث فيها الانتهاك. ولكن من غير المرجح أن تسمح دول تتمتع بقوانين وطنية بان تُحاكم الاختصاصات القضائية الدولية الجرائم المرتكبة خارج أراضي الدولة، على سبيل المثال، في اليمن. وتتعلق إحدى القيود الرئيسية بصعوبة جمع الأدلة التي يمكن استخدامها لملاحقة الانتهاكات المرتكبة في اليمن، بسبب المسافة الجغرافية والوضع الأمني العام في اليمن من بين أمور أخرى.

## وجهات نظر حول الوضع الحالي للمحاكم الوطنية في اليمن: "انهار نظام العدالة"

بالنسبة إلى 22 من المجيبين، تعاني المحاكم اليمنية ونظام العدالة من مشاكل قديمة ومتجذرة ازدادت سوءًا بسبب النزاع المسلح المستمر. واستخدم العديد من الذين تمت مقابلتهم كلمة "منهار" لوصف الوضع الحالي لنظام العدالة. وأوضح أحد المجيبين من تعز أن الانهيار حاصل بكل ما للكلمة من معنى: "انهار نظام العدالة وهذا يعني أيضًا البنية التحتية". بالإضافة إلى ذلك، عانى القضاء أيضًا من توقف الرواتب ونقص في الموارد البشرية والمعدات.

بالنسبة إلى هؤلاء المجيبين، ترافق انهيار نظام العدالة مع انهيار الدولة. واعتبروا بأنه من أجل إعادة تأهيل النظام القضائي، على الدولة اليمنية أن تستعيد قوتها: "الناس حريصون على استعادة الدولة".

ولا ينبغي النظر إلى المشاكل في نظام العدالة بمعزل عن غيرها لأنها تعكس أنماطًا أوسع وأكثر منهجية تؤثر على مؤسسات الدولة الأخرى. وأوضح أحد الذين تمت مقابلتهم من أبنين ان "المشكلة ليست في القطاع بل هي في النظام".

---

"إن نظام العدالة ميسر في الوقت الحاضر. يحتاج القضاء على وجه الخصوص، إلى إجراء سلسلة من الإصلاحات. هذه الإصلاحات ضرورية لضمان ولوج الأشخاص إلى الحقوق والعدالة. الا ان القضاء يُشكل اليوم امتداداً للسلطة التنفيذية. لا يوجد فصل حقيقي بين السلطات. ولذلك، لا يوجد قضاء حقيقي." *شخص من صنعاء أُجريت معه مقابلة*

---

وأشار من أُجريت معهم المقابلات إلى أن العديد من المشاكل التي يعاني منها القضاء اليمني ونظام العدالة كانت موجودة ما قبل الأحداث التي وقعت في العام 2014. إحدى هذه القضايا تتعلق بعدم استقلالية القضاء. وكما أوضح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فإن "العامل البشري في القضاء هو الأهم ولكنه أيضًا الأكثر خطورة. لا يوجد اليوم قضاة محايدون ومستقلون. إن نظام العدالة في اليمن موالي لأطراف النزاع".

ودفاعًا عن القضاء، أقرّ بعض من أُجريت معهم المقابلات بالصعوبات التي يواجهها قضاة عدة للحفاظ على الاستقلالية والحياد في خضم النزاع. وأوضح شخص تمت مقابته من المخا أنه "ما من عدالة إذا كانت المحاكم موجودة في أراضي الجناة". وأضاف المشاركون أن "القضاة يواجهون الكثير من المخاطر والتهديدات"، وأن "القضاء مقيد" وأن "المنظومة تتعرض أيضًا للهجوم من قبل مختلف الأطراف. وفي بعض أجزاء اليمن، لا يتقاضون القضاة رواتبهم ويتعرضون للإذلال".

---

"ان قطاع العدالة هو أحد القطاعات التي يجب تقييمها من خلال التدابير المُتخذة في إطار عملية العدالة الانتقالية. لأن العدالة الانتقالية تدور حول إصلاح المؤسسات وإعادة تأهيلها أيضًا. لقد انهار العديد من المؤسسات اللازمة لإدارة وقيادة عملية العدالة الانتقالية."  
شخص تمت مقابلته من صنعاء

---

بالنسبة الى أشخاص عدة تمت مقابلتهم، "إن إصلاح قطاع العدالة من أهم احتياجات عملية العدالة الانتقالية". ومن التوصيات الأخرى التي قُدمت، تم اقتراح بناء قدرات الجهاز القضائي والجهات الفاعلة الأخرى في نظام العدالة، ولا سيما اتخاذ التدابير التي يمكن أن تساهم مباشرة في فصل السلطات وزيادة استقلالية القضاء. وعلى حد تعبير منظمة من أبين فان "أفضل شيء يمكن أن يحدث هو الفصل بين العدالة والسياسة لمنع احتمال التدخل السياسي في نظام العدالة. ويتمثل أحد الإجراءات العملية في إجراء التعيينات في السلطة القضائية على أساس المؤهلات وليس بناءً على اعتبارات سياسية."

#### بحث في إمكانية إنشاء محكمة خاصة باليمن

من بين المسائل التي سعت إلى توضيحها عملية المقابلة هو تحديد العناصر التي يمكن أن توفر الأساس المنطقي وتحدد الدعم المستقبلي لإنشاء محكمة خاصة. إن النقاط المذكورة أدناه تعكس وتبني على وجهات النظر التي شاركها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول المسألة بشكل عام، حيث اقترح اثنان فقط من المشاركين إنشاء محكمة مختلطة لليمن.

#### المساهمة في الإدارة اليمنية

إن الإدارة الوطنية بالنسبة الى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، سمة مهمة للغاية في عملية العدالة الانتقالية. وهذا يعني دعم المؤسسات الوطنية لتلعب دورًا في عمليات المساءلة والإنصاف. ويتطلب ذلك في حالة القضاء الوطني، دعم قدرته على اتخاذ الإجراءات القضائية بطريقة تتماشى مع المعايير الدولية. وحتى في حال وجود خيارات دولية، يعتبر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه من الضروري مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين، أو أقله مساهمتهم بشكل كبير في تأسيسها وفي جوانب أخرى من تنظيمها.

توفر المحكمة الخاصة المزيد من الضمانات للمشاركة. وعلى عكس المحاكم الدولية والوطنية التي يمكنها تولي نظريًا القضايا المتعلقة باليمن ولكنها تتمتع باختصاص زمني وشخصي وموضوعي محدد، فإن هذه القضايا لا تحدد مسبقًا في حالة المحكمة الخاصة بل تتم مناقشتها قبل إنشاء المحكمة.

ويمكن أن يؤدي هذا الأمر أيضًا إلى مزيد من المناقشات العامة ويكون له "تأثيراً إيجابياً على الحوار العام المتعلق بحقوق الإنسان".<sup>20</sup>

### ولاية أكثر شمولية

كما ذكر سابقاً، تخضع الخيارات المتاحة للضحايا اليمنيين إلى مجموعة من القيود. ان غالبية الآليات القائمة، بما في ذلك تلك المتاحة من خلال مؤسسات الأمم المتحدة، والمحاكم الدولية، والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان، وأنظمة العقوبات، والعمليات القانونية الوطنية اليمنية وغير اليمنية، لديها قدرة محدودة على مراجعة الادعاءات المتعلقة باليمن أو الفصل فيها.

في حين أن هذه القيود قد لا تشكل في حد ذاتها سبباً كافياً لتأسيس محكمة خاصة باليمن، إلا أنها توفر أساساً منطقياً قوياً. يمكن أن يكون للمحكمة الخاصة نطاقاً قضائياً أكثر شمولية من أي من الخيارات المتاحة حالياً، إن كانت تعكس أهداف حدودها مجموعة من الجهات الفاعلة المختلفة. أو بمعنى آخر، تتمثل إحدى نقاط القوة للمحكمة الخاصة في مرونتها في معالجة موضوع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المعقد في اليمن بطريقة لا توفرها الخيارات المتاحة.

### التوازن بين العناصر الدولية والوطنية

كشفت المناقشات مع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أيضاً عن قلق بشأن نسبة العناصر الدولية والوطنية في آلية المساءلة المستقبلية، وفي بعض الأحيان، كان هذا القلق أكبر من ذلك المتعلق بـ"السمات المحددة"<sup>21</sup> الأخرى، مثل الاختصاص الموضوعي أو الشخصي. رأى المجيبون أنه من المهم اتباع نهج متوازن لضمان أن أي آليات مستقبلية وان عملية العدالة الانتقالية المستقبلية بصورة أوسع ستساهم في الإصلاح المؤسسي وتحديداً في إعادة تأسيس القضاء بعد الحرب.

ومن شأن المحكمة الخاصة، كونها آلية مختلطة التكوين والاختصاص القضائي، أن تعالج بعض هذه المخاوف. ونظراً لعدم وجود محكمة خاصة نموذجية، فبإمكان محكمة خاصة باليمن ان تدمج بين العناصر الدولية والوطنية. كما يمكن للأدوات التأسيسية للآلية أن تعالج هذه المخاوف من خلال جوانب أخرى من تصميمها، بما في ذلك إدخال قضاة وموظفين دوليين، وبناء قدرات المسؤولين المحليين، وعمليات التوظيف.

في الختام، وعند التطرق إلى الخيارات القضائية، اعتبر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه "يجب الوصول إلى أبعد الحدود". ففي حال وجود محكمة خاصة، من المهم بالنسبة إلى الأشخاص الذين

20 Open Society Justice Initiative · Options for Justice – A Handbook for Designing Accountability Mechanisms for Grave Crimes (مؤسسات

المجتمع المفتوح، 2018)، صفحة 74.

21 Open Society Justice Initiative · Options for Justice in Yemen – Mechanism purpose, relationship to the domestic system, and jurisdiction

(مؤسسات المجتمع المفتوح، نيسان/أبريل 2020)، صفحة 13.

تمت مقابلتهم أن يتماشى هذا الخيار مع الخيارات الأخرى، بما في ذلك تلك المقترحة لتعزيز نظام العدالة الوطني. وعلاوة على ذلك، وبما أنه من الممكن إنشاء آلية مثل المحكمة الخاصة لأغراض عدة، فمن المهم إجراء مشاورات إضافية لتحديد الجوانب الرئيسية لولايتها. ولا يجب أن تكون المقترحات المستقبلية إلزامية بل أن تبقى على مستوى المبادئ العامة لتُثمر عنها مناقشات وتأملات إضافية.

### 3.2.3. الإصلاح المؤسسي

آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول إصلاح القضاء: "إن إصلاح قطاع العدل هو من أكثر ما ستحتاجه عملية العدالة الانتقالية"

كما ذكر في الأقسام السابقة، تعمل المحاكم في اليمن في بيئة تسيطر عليها أطراف النزاع المسلح بشكل متزايد. وتشير التقديرات إلى أن الكثير منها وقعت فريسة التحزب وتشارك الخيار مع القوى السياسية. وفي بعض الظروف، أدت الهياكل القانونية الموازية إلى تعطيل عمل قطاع العدل الرسمي. وفي حالات أخرى، كان على نظام العدالة مواجهة ظهور هياكل ظل أمنية غير خاضعة للمساءلة أمام سلطات الدولة.

تضمنت الأسباب التي ذكرها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لدعم إصلاح القضاء، إشراك نظام العدالة الوطني من أجل ضمان المستوى اللازم من الإدارة اليمنية لجهود العدالة الانتقالية الشاملة. وفقاً للمداخلات التي قدمها 11 مجيباً، من الضروري إشراك القضاء لتجنب انحراف الآليات عن السياق والواقع اليمني.

بالنسبة إلى بعض المجيبين، يمكن أن تساهم مشاركة القضاء الوطني أيضاً في استدامة "مؤسسة المساءلة" في البلاد بعد فترة طويلة من انتهاء الصراع الحالي. إن إشراك القضاء اليمني منذ البداية سيساعد أيضاً في تجنب التصور بأن الآلية والمخاوف الأوسع المتعلقة بالمساءلة والإنصاف قد "فُرضت أجنبياً" أو ناتجة عن "تدخل أجنبي".

---

"ساعات الأمور بالنسبة إلى المحاكم بسبب الحرب. هناك الكثير من التدخلات السياسية في نظام العدالة والقضاء. لا يوجد استقلالية قضائية فعلية، وكأن نظاماً كاملاً موازياً قائم في اليمن إلى جانب ذلك الذي يقتصر على كونه حبر على ورق."  
مشارك من أبين

---

على الرغم من الآراء التي شاركها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، يبقى مستوى الصعوبات المبلغ عنه غير محدد كي ينتج عنه مقترحات لتدخلات مستهدفة. على سبيل المثال، من المعروف أنه تم إنشاء بعض الهياكل القضائية الموازية، ولكنه لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى تمت الاستعانة بالعاملين في مجال القضاء التابعين إلى "النظام الرسمي" من قبل هذه الهياكل أو ما هي درجة التداخل بين الهيكلين. كما لم يتضح بشكل كافٍ ما هي الصعوبات التي نتجت عن النزاع المسلح وما هي التحديات المتجذرة في المشاكل المنهجية التي كان نظام العدالة في اليمن يصارعها لسنوات عدة.

من أجل تقديم مقترحات بناءة قادرة على دعم إصلاح الجهاز القضائي والمساهمة في تحسين قدرته، سيكون من المهم تعزيز قاعدة الأدلة بهدف الحصول على نظرة عامة أكثر واقعية ودقة لنقاط ضعف قطاع العدل ونقائصه.

اقترح 6 من أصل 11 مشاركًا القيام بجهود من أجل تحقيق الإصلاح المؤسسي وتحسين سيادة القانون كجزء من عملية العدالة الانتقالية المستقبلية. ولكن، لجعل ذلك ممكنًا وملموماً، يجب أن تركز الجهود المستقبلية على البيانات المتاحة والموثوقة. هذا مهم ليس فقط لتحليل قطاع العدالة بشكل دقيق بل أيضًا لفهم مجموعة القيود والفرص التي يتعامل معها القضاء بشكل أوسع.

### 3.3. توصيات لمساءلة طويلة الأمد في اليمن

#### 3.3.1. دعم منظمات المجتمع المدني اليمنية لتوسيع نطاق توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

بالنسبة إلى غالبية المنظمات التي تمت مقابلتها، ساعدت أعمال التوثيق على تحديد الانتهاكات الجديدة وأنماط العنف وتوليد فهم أكبر للنزاع. بالإضافة إلى ذلك، كان لهذه الأعمال أيضًا تأثيراً على جمع الأدلة وتمكنت من دفع الآليات، مثل فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة، لبدء التحقيق في قضايا معينة. أحد الأمثلة الملموسة التي تم تقديمها هو عدم دفع وفقدان رواتب الموظفين الحكوميين نتيجة لانتقال البنك المركزي إلى عدن. تم تناول هذا الموضوع في تقرير فريق الخبراء البارزين الصادر في أيلول/سبتمبر 2019<sup>22</sup> وقد ذُكرت مخاوف مماثلة في تقرير فريق الخبراء لعام 2020<sup>23</sup>.

إن العمل الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان اليمنية بإمكانه أن يفتح آليات دولية، مثل فريق الخبراء البارزين، لبدء التحقيق في قضايا معينة بما في ذلك انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>24</sup>. لذا يجب دعم المنظمات اليمنية لتعزيز مواردها البشرية والفنية من أجل تصميم أدوات وطرق جمع المعلومات والقيام بأعمال التوثيق. هذا النوع من الدعم مهم أيضًا بهدف الوصول إلى أعمال مساءلة معمّقة أكثر، مثل التحقيقات وجمع الأدلة وملفات القضايا.

نظرًا لأن قيود الوصول إلى اليمن والتحرك داخل البلاد قد تصبح أكثر صعوبة بسبب جائحة كورونا، فإن الجزء الأكبر من أعمال التوثيق سوف يقع حتماً على عاتق منظمات المجتمع المدني اليمنية. بالنسبة إلى المنظمات المعنية، كان دعم المجتمع الدولي والمانحين ضروريًا لتعزيز قدرتها والفنية على القيام بأعمال التوثيق. هناك حاجة أيضًا لأن ينظر دعم المجتمع الدولي في طرق جديدة لتوفير الدعم الفني الخارجي من أجل التوثيق وعمل أعمق موجه نحو المساءلة. يمكن أن يشمل ذلك البحث عن الدروس المستفادة و"الحلول" التي تم التوصل إليها في سياقات البلدان الأخرى استجابة للقيود وعدم إمكانية الدخول بسبب جائحة فيروس كورونا.

22 تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر 2014"، تقرير مقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/42/17)، 3 أيلول/سبتمبر 2019، الفقرتان 94 و95.

23 المرجع نفسه، الفقرتان 103 و104.

24 المرجع نفسه، الفقرتان 94 و95.

### 3.3.2. دعم جهود منظمات المجتمع المدني اليمنية في جمع وحفظ وتحليل المعلومات بمثابة دليل

ميّزت بعض المنظمات التي تمت مقابلتها بين أعمال التوثيق وجمع الأدلة وحفظها. فقد أسس عمل التوثيق، على سبيل المثال، لقاعدة بيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحول أنماط العنف أيضاً، الجديدة منها كما المتكررة. إلا أن عمل التوثيق لم يحتفظ بالمعلومات عند مستوى يمكن استخدامه ضمن التحقيقات أو عمليات المساءلة الجنائية، أو حتى عمليات الإنصاف. ومن ناحية أخرى، تطلب جمع الأدلة والحفاظ عليها، كما التحقيقات في جرائم دولية معينة وتحديد مرتكبيها وكيفية إنصاف الضحايا، مجموعة إضافية من المهارات والعمليات المتخصصة.

هناك نقص في المنظمات أو الآليات التي تركز حالياً على جمع المعلومات والأدلة وحفظها وتحليلها مع التركيز على عمليات المساءلة والإنصاف المستقبلية داخل اليمن أو خارجه. على الصعيد الدولي، تقوم آليات مثل فريق الخبراء البارزين بجمع المعلومات والإبلاغ عنها؛ وأصبح بإمكان فريق الخبراء البارزين أيضاً جمع الأدلة وحفظها، لكن ستكون لديه قدرة محدودة على التفاعل مع الهيئات القضائية في ما يخص الآليات المنشأة لحالات وسياقات أخرى، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه آليات مثل فريق الخبراء البارزين عدم تعاون متزايد من قبل الأطراف. ففي تقرير أيلول/سبتمبر 2020، أشار الفريق إلى أنه لم يتمكن من الدخول إلى اليمن ودول التحالف الأخرى على الرغم من طلباته المتكررة.<sup>25</sup>

على المستوى المحلي، تعمل بعض منظمات المجتمع المدني اليمنية على سد النقص في القدرات بين التوثيق من أجل الإبلاغ والتحقيقات من أجل عمليات المساءلة والإنصاف، كما أنها تتعامل مع بعض المنتديات القضائية. ولكن الدعم مطلوب لكي تتمتع هذه المنظمات بالتدريب والقدرات والتكنولوجيا اللازمة لإجراء تحقيقات معمّقة وجمع المعلومات والأدلة وحفظها وتحليلها على المستوى اللازم لمشاركة فعالة في مختلف المنتديات القضائية.

وعلى الرغم من المقترحات التي قدمها فريق الخبراء في تقريره لعام 2020 من أجل إنشاء "هيئة تحقيق تركز على القضايا الجنائية لإجراء مزيد من التحقيقات وإعداد ملفات القضايا" وتدابير أخرى متعلقة بالمساءلة، فإن الثغرات في توثيق الانتهاكات وفي جمع الأدلة وإجراء التحقيقات سوف تحتاج إلى معالجة من قبل المنظمات اليمنية. ولكن، وكما أوضحت إحدى المنظمات التي تمت مقابلتها، "لا يزال التركيز الأكبر في اليمن اليوم على التوثيق. ان جمع الأدلة الذي تقوم به المنظمات الوطنية لا يزال ضعيفاً ولا يتماشى مع المعايير الدولية. لذا من المهم التركيز على بناء القدرات بشكل أكبر".

لتنتمكن المنظمات اليمنية من معالجة الفجوة بين التوثيق والعمل الاستقصائي، يجب على الدول، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمؤسسات المتعددة الأطراف، ومجتمع المانحين، دعمها لتتمتع بالموارد الكافية. ويجب ان يتضمن ذلك القدرات والتكنولوجيا لإجراء تحقيقات معمّقة، وجمع

25 تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر 2014"، تقرير مقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/45/6)، 14 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرة 7.

المعلومات والأدلة، وحفظها وتحليلها على المستوى اللازم لمشاركة فعالة في مختلف المنتديات القضائية.

### 3.3.3. برنامج مساءلة يتناول انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

اعتبر المشاركون، أنه بالإضافة إلى الضرر الذي نتج عن الأعمال العدائية، مثل قتل وجرح مدنيين، نتجت أيضًا أضراراً عن سلوك أطراف النزاع والجهات الفاعلة الأخرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مثل فقدان الرواتب وتزايد البطالة نتيجة انتقال البنك المركزي إلى عدن، أو عدم دفع رواتب الموظفين الحكوميين الذين يعيشون في مناطق مختلفة من اليمن.

وقد أثار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مخاوف أخرى، مثل الاستبعاد الاجتماعي وعدم الوصول إلى العدالة. فبالنسبة إليهم، هناك مشاكل لطالما وُجدت في المجتمع اليمني. وبالتالي، فإن فهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للنزاع بشكل أعمق يقضي أيضًا بالنظر إلى النقص التاريخي الذي عانت منه بعض الفئات الاجتماعية في المجتمع اليمني، بما فيها النساء، على سبيل المثال لا الحصر.

ومن الأسئلة الأساسية التي طُرحت نسبةً للمخاوف المذكورة أعلاه هو إمكانية أن تكون قضايا الضرر الاقتصادي والاجتماعي من "الأضرار القابلة للتقاضي". أي أن المخاوف التي طرحها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تثير أسئلة حرجة في ما يتعلق بمسؤولية الدولة و/أو المساءلة الجنائية عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد وضح تقرير<sup>26</sup> فريق الخبراء البارزين الذي صدر في أيلول/سبتمبر 2019 هذه المسألة: قدم فريق الخبراء البارزين العديد من التوصيات بشأن تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني في ما يخص الأعمال العدائية كما بشأن التدابير الرامية إلى تحسين حق الشعب اليمني في مستوى معيشي لائق والتمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

إلى جانب "مسارات التقاضي" المحتملة، يمكن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للنزاع أن تكون مؤثرة أيضًا في تحقيق عمليات إنصاف وخيارات تعويض متعددة للضحايا. فمن الممكن مثلاً أن تؤدي قضية الفساد التي كثيراً ما أثارها المجيبون، أو مسألة "استغلال المساعدات الإنسانية كسلاح"، إلى إحراز تقدم في استرداد الأصول في ما يتعلق بالمطالبات القانونية نيابة عن الضحايا.

سيتمحور جزء كبير من عملية العدالة الانتقالية المستقبلية في اليمن حول إيجاد طرق مبتكرة لتحويل المظالم الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب فيها أطراف النزاع والجهات الفاعلة الأخرى، إلى عناصر يمكن أن تساعد في إنشاء آليات المساءلة والإنصاف وتضمن عدم التكرار. ولتحقيق ذلك، يجب على مجتمع المانحين والدول والمنظمات الدولية دعم منظمات حقوق الإنسان لتوثيق انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتصميم أدوات وأساليب جديدة لجمع المعلومات.

26 تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر 2014"، على النحو المقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/42/17)، 3 أيلول/سبتمبر 2019.

[https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/240/87/PDF/G1924087.pdf?OpenElement].

### 3.3.4. الاستفادة من أدوات تكنولوجيا المصادر المفتوحة لدعم وتقوية جهود المساءلة والإنصاف في اليمن

شهد العقد الماضي زيادة هائلة في التوثيق المرئي لسير الأعمال العدائية بوساطة التطورات التكنولوجية مثل التعلم الآلي والتقنيات الجغرافية المكانية.

ومع تزايد صعوبة الوصول إلى أماكن النزاع المسلح وحظر الدخول في كثير من الحالات من قبل أطراف النزاع، أصبح التوثيق المرئي عنصرًا مهمًا من جهود العدالة والمساءلة. فكما ذكرت إحدى المنظمات الميدانية، "لولاها لكان الاعتماد على الأدلة القصصية".

تجذب تكنولوجيا المصدر المفتوح العديد من الاستخدامات المحتملة، ويمكن أن يساهم تصور البيانات على وجه الخصوص في مجموعة واسعة من العمليات، منها القضائية في ما يخص جهود المساءلة، كما العمليات الأخرى مثل جهود المناصرة ضمن سياق النزاع المسلح. أحد الأمثلة على ذلك هو جمع البيانات للتدقيق ببعض العمليات السياسية، مثل جهود التهدة ووقف إطلاق النار المعلن.

هناك مجال لتشمل تكنولوجيا المصادر المفتوحة تحليلات لمجالات جديدة متعلقة بالصراع في اليمن، مثل القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ومن الممكن ان تعزز مثل هذه التطورات عمل التوثيق الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان. كما يمكنها المساهمة في العمل الذي تقوم به آليات مثل فريق الخبراء البارزين ولجنة الخبراء وبالتالي المساهمة في عملية التوصل إلى تدابير مستقبلية للمساءلة.

ومن المهم جداً، أنه بإمكان مثل هذه التطورات أن توجه طرق الإنصاف المستقبلية للضحايا. وتتضمن بعض الاحتمالات التي تم اقتراحها لليمن استخدام مجموعات البيانات للتوصل إلى خطط إعادة إعمار تركز على معلومات وبيانات تفصيلية حول الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في جميع أنحاء البلاد. ويمكن استخدام هذه البيانات أيضاً للتوصل إلى التزام بالسياسة المتعلقة بالضحايا والإنصاف من قبل الوكالات التي تنظر في التخطيط لإعادة الإعمار، بما في ذلك تلك التي أنشأها بعض أطراف النزاع.

لتحقيق ذلك، تحتاج منظمات حقوق الإنسان إلى دعم إضافي من مجتمع المانحين ومن الدول. أي أنه يجب استكشاف المزيد من الفرص لتقوية المساهمات التي يمكن أن تقدمها هذه المنظمات في ما يتعلق بجهود المساءلة والإنصاف في اليمن. وتتمثل إحدى التوصيات في الاستثمار في قدرة هذه المنظمات على تطوير طرق جديدة ومبتكرة لاكتشاف محتوى ومضمون ذات صلة.

ويُعد هذا الدعم ضرورياً أيضاً في ظل قيام أطراف النزاع بقمع وسائل الإعلام المستقلة وغيرها من مصادر الإبلاغ عن الانتهاكات، كي تتمكن المنظمة من تصميم عمليات للتحقق من المضمون ما يضيف المصداقية والموثوقية اللازمتين على جهود المساءلة. كما يمكن لهذا الدعم أن يشجع على تطوير معايير مهنية تعالج تحديات استخدام معلومات المصادر المفتوحة كدليل من قبل الهيئات القضائية في ما يتعلق بجهود المساءلة.

## 4. الجزء الثالث - الخاتمة

لإلهام الثقة من أجل عملية عدالة انتقالية مستقبلية في اليمن، من الضروري معرفة ما يمكن تحقيقه على أرض الواقع في ظل الظروف الحالية للبلاد. إن التوصيات التالية تكمل الآراء والتوصيات العديدة المدرجة في أقسام سابقة من التقرير. وتأخذ هذه التوجيهات في عين الاعتبار النهج القائم على العملية التي اقترحها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وتقدم مبادئ توجيهية لكي يحصل العمل على الدعم من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع الدولي، وشركاء التمويل، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني اليمني.

وتتمحور التوصيات المذكورة أدناه حول صياغة رؤية يمنية للمساءلة والعدالة الانتقالية بعد النزاع بإمكانها أن تساهم في تحديد الأهداف والنتائج الأولوية. ومن الأساسي أيضاً تحديد أدوار ومهام واضحة لأصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والدوليين لدعم أهداف المساءلة في اليمن على المدى المتوسط والبعيد.

### 4.1. التوجهات البرمجية للعدالة الانتقالية في اليمن

#### 4.1.1. دعم عملية العدالة الانتقالية بقيادة وطنية في اليمن

##### دعم وتعزيز دور المجتمع المدني اليمني

تصور الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ان يكون للمجتمع المدني اليمني دوراً رائداً في عملية العدالة الانتقالية المستقبلية. ويُعتبر المجتمع المدني من الفئات المحايدة القليلة في اليمن اليوم. ومع ذلك، أقر أشخاص عدة ان منظمات المجتمع المدني اليمنية تواجه ضغوط متزايدة من قبل أطراف النزاع.

ولكي يتمكن المجتمع المدني في اليمن من لعب دوره الرائد في عملية العدالة الانتقالية المستقبلية التي تشمل تصميم آليات المساءلة، يجب على المجتمع الدولي دعم قدرة هذه المنظمات على التصرف بحيادية وشفافية. فقد تخلق الشكوك حول نوايا منظمات المجتمع المدني حالة من عدم الثقة بين الضحايا وتجاه أطراف النزاع. كما يجب شجب المضايقات والأعمال الانتقامية ضد منظمات المجتمع المدني بشكل سريع من أجل حماية حيادية هذه المنظمات وبالتالي نطاق عملها وإمكانية وصولها إلى الضحايا والمجتمعات المتضررة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم القدرات الفنية للمجتمع المدني اليمني أيضاً إذ يُعتبر هذا الأمر ضرورياً لتطوير مقترحات للمساءلة الجنائية والعدالة الانتقالية. فبدون ذلك، سيكون من الصعب أن تكتسب مطالب العدالة مساحة في مفاوضات السلام. كما يُعتبر من الضروري الحصول على الدعم المبكر من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن في ما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني اليمنية في صياغة رؤية يمنية للعدالة الانتقالية والمساءلة والإنصاف. وأكد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أيضاً أن اعتماد العمليات من قبل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم

المتحدة إلى اليمن هو أمر في بالغ الأهمية لمواصلة ضمان انعكاس جهود وتوصيات المجتمع المدني في المناقشات حول تحقيق السلام المستدام في اليمن.

### زيادة الوعي القانوني حول عمليات وآليات العدالة الانتقالية

في تقرير العام، 2016<sup>27</sup> لفت المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار إلى أمر مهم جداً يتعلق بمستوى المعرفة لدى المجتمع المدني والضحايا والأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه هذا الأمر على نتيجة (أو نتائج) عملية العدالة الانتقالية والمساءلة والإنصاف المستقبلية.<sup>28</sup>

وفي إشارة إلى مناقشات جرت في اليمن خلال مؤتمر الحوار الوطني، لاحظ المقرر الخاص أنه ثمة إمام بسيط بالمفاهيم والمصطلحات الرئيسية وأن منظمات المجتمع المدني قد كافحت لأنها تفتقر إلى فهم مشترك للمفاهيم الأساسية.<sup>29</sup>

واعتبر المجيبون أيضاً أنه من الضروري تعزيز أنشطة التوعية القانونية لزيادة مستوى معرفة الضحايا وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن عملية العدالة الانتقالية. واعتبروا بأنه بدون فهم أوضح للجوانب "الفنية" للعملية والآليات، سيكون من الصعب صياغة مقترحات ملموسة والدعوة إلى تغييرات في سياسة العدالة الانتقالية.

وللمساعدة في تسليط الضوء على الشق السياسي لبرنامج المساءلة والعدالة الانتقالية في اليمن، يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة دعم أنشطة التوعية القانونية لمنظمات المجتمع المدني اليمنية وجمعيات الضحايا. ويمكن أن يشمل هذا الدعم التبادلات الفنية حول تجارب مماثلة من سياقات أخرى لإثارة المناقشات المتعلقة باليمن.

### مكانة العدالة الانتقالية في العلاقة الثلاثية بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

وبعد عام تقريبا على إعلان منظمة الصحة العالمية ان انتشار كورونا يُشكل حالة طوارئ صحية عامة دولية، وأثارت الاستجابة للجائحة وتمويلها مخاوف عدة حول نقص الاستثمار في مجالات أخرى. ومع استمرار حشد الموارد لكبح موجات إضافية من فيروس كورونا وكذلك ظهور وانتشار سلالات جديدة للفيروس، تزايدت التساؤلات حول التمويل الذي سيكون متاحاً لدعم الأنشطة التي تقع خارج نطاق "الاستجابة الطارئة". وأشار أحد التقارير إلى وجود "تفاوت بين تمويل الاستجابة والتمويل المحدود للبرامج المتعلقة بتوفير "الأقنعة ودعم الميزانية".<sup>30</sup>

27 تقرير إلى الجمعية العامة بشأن المشاورات الوطنية المتعلقة بتصميم وتنفيذ التدابير الانتقالية (A/71/567)، 2016. [\[https://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/71/567\]](https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/71/567)

28 إيزابيث سالمون، "Reflections on international humanitarian law and transitional justice: lessons to be learnt from the Latin American experience"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 88، العدد 862، (حزيران/يونيو 2006)، الصفحة 329.

29 تقرير إلى الجمعية العامة عن المشاورات الوطنية، مراجعة المرجع رقم 24 أعلاه.

30 المجلس النرويجي للاجئين، Make or break: the Implications for Covid-19 for Crisis Financing، تموز/يوليو 2020. [https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/make-or-break-the-implications-of-covid-19-for-crisis-financing/nrc\\_make\\_or\\_break\\_implications\\_covid19\\_crisis\\_financing\\_ov.pdf](https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/make-or-break-the-implications-of-covid-19-for-crisis-financing/nrc_make_or_break_implications_covid19_crisis_financing_ov.pdf).

وإضافةً إلى التخفيضات في ميزانيات المعونة وقلة الاستثمار الخاص المتاح، كشف فيروس كورونا عن تقصير كبير في أنظمة الاستجابة للأزمات، بما في ذلك عدم الاستعداد للتعامل مع تأثير الوباء على أنظمة العدل. ففي بعض الحالات، لا سيما تلك التي يسود فيها نزاعات مسلحة، قد يُفاقم الوباء التحديات المنهجية، بما في ذلك عدم الوصول إلى العدالة، واكتظاظ السجون، والتراكم القضائي.

يوصي هذا التقرير المنظمات اليمنية بدمج عملها المتعلق بالمساءلة في العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. فمن خلال المساهمة في تفعيل "العلاقة الثلاثية"<sup>31</sup> وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 بشأن السلام والعدالة والإدماج، تكون المنظمات في وضع أقوى لمواجهة الضغوط الإضافية التي يسببها الوباء في ما يتعلق بتمويل أنشطتها. كما سيعزز ذلك القدرة المالية للمنظمات المعنية لضمان استمرارية أنشطتها في مجال المساءلة والعدالة الانتقالية.

## 4.1.2. خلق بيئة مواتية للعدالة الانتقالية في اليمن

### خطوات بناء الثقة مع السلطة القضائية

كما رأينا في الأقسام السابقة، يعتبر البعض من المجيبين أن إصلاح القضاء يجب أن يكون أحد مكونات عملية العدالة الانتقالية المستقبلية. واعتبروا بأن المساءلة والعدالة الانتقالية لن تكون مستدامة على المدى البعيد إن لم يتم تعزيز قطاع سيادة القانون. وعلى الرغم من توصياتهم الواضحة، لم يكن يعلم المشاركون من أين وكيف يبدأون. ومن الصعب أيضًا ترسيخ بعض الإجراءات المقترحة، مثل توافق القواعد القانونية المحلية مع المعايير الدولية واعتماد تشريعات بشأن التعويضات وتأمين مشاركة الضحايا، من دون استعادة الأجهزة التشريعية والتنفيذية الرئيسية بشكل كامل مثل البرلمان اليمني.

باختصار، وعلى الرغم من معرفة أن الإصلاح المؤسسي بإمكانه أن يعزز القدرات الفنية للسلطة القضائية، يبقى هذا المسعى طويل الأمد وسيستغرق وقتًا طويلاً قبل تحقيق نتائج ملموسة. أحد توصيات هذا التقرير هو اكتساب فهم أفضل للقدرة القضائية التنفيذية على الأراضي اليمنية. وقد يكون التدبير الأول في هذه العملية هو الشروع في سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة من القضاء وقطاع العدالة الجنائية من أجل توسيع نطاق تقبل عملية التقييم الفني في المستقبل. إن ذلك سيساعد في تحديد المجالات التي يجب أن يركز عليها الإصلاح المؤسسي على سبيل الأولوية بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه القضاء في ما يتعلق بالعدالة الانتقالية/المساءلة والإنصاف.

### الوصول إلى الضحايا

يشكل الفهم الشامل لمن هم الضحايا وما هي احتياجاتهم خطوة أساسية للاستمرار في دعم أصواتهم كمكونات رئيسية لتصميم وتنفيذ عمليات وآليات للعدالة الانتقالية في اليمن يكونون هم محورها.

31 في ملاحظته إلى الجمعية العامة عند أداء اليمين الدستورية في كانون الأول/ديسمبر 2016، أوضح الأمين العام المعين أن "الاستجابة الإنسانية والتنمية المستدامة والحفاظ على السلام

هي ثلاثة جوانب من المثلث نفسه" [مترجم على: <https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2016-12-12/secretary-general-designate-ant%3%B3nio-guterres-oath-office-speech>].

ant%3%B3nio-guterres-oath-office-speech].

ومن الأساسي تخصيص الوقت لبناء قنوات تواصل تعزز الوعي والفهم حول العدالة الانتقالية من أجل إدارة التوقعات وضمان اعتماد عمليات تراعي الضحية.

ومن الخطوات المحتملة في هذا الاتجاه نذكر صياغة خطة توعية للضحايا كخطوة تمهيدية لمزيد من الإجراءات المستهدفة في المستقبل مثل القيام بدراسة استقصائية حول الإيذاء و/أو بتقييم للاحتياجات. ومن الممكن ان تدعم هذه الخطوة الضحايا أيضًا في تطوير موقف أكثر ثباتًا بشأن المساءلة والإنصاف قبل إنشاء تحالف أكثر رسمية يكون بمثابة منصة للتعبير عن مطالبهم.

### 4.1.3. دمج العدالة في العمليات السياسية

#### بناء التكامل والروابط بين السلام والعدالة

قالت إحدى المشاركات من صنعاء أنه "يجب على الدولة اليمنية أن تقف على قدميها من جديد"، مُستخدمةً هذا التعبير لوصف اثنين من الشروط المطلوبة للمساءلة والعدالة الانتقالية: مؤسسات الدولة العاملة والسلام. على الرغم من إصرار مجيبين آخرين أيضًا على أهمية "التعامل مع السلام" قبل معالجة موضوع المساءلة والعدالة الانتقالية، فإن ما يعنيه "السلام" و"إنهاء النزاع" لآخرين في اليمن قد تغير اليوم بشكل كبير بسبب طول النزاع اليمني، واحتمالية استمرار تداعيات النزاع المسلح لسنوات قادمة. فبالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص، لا يجب النظر إلى السلام والعدالة كهدف واحد يتحقق أي منهما قبل الآخر ولو حتى بشكل مؤقت بل كهدفين يجب السعي وراء تحقيقهما في وقت واحد. فكما قال أحد المجيبين، "السلام والعدالة. وليس السلام أو العدالة".

أشارت جميع الاقتراحات التي قدمها المجيبون تقريبًا إلى الحاجة لأن تكون محادثات السلام أكثر شمولية للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، إذ اعتبر عدد منهم أن دعم المجتمع المدني اليمني في بلورة رؤية للعدالة والمساءلة خطوة أولية وضرورية لضمان حصول العدالة على حيزاً أكبر في المشهد السياسي اليمني، بما في ذلك المفاوضات السياسية.<sup>32</sup> يوصي هذا التقرير بأن يُدرج مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن مناقشة مركزية حول المساءلة والإنصاف والعدالة الانتقالية في جدول الأعمال الشهري. ان ادراج هذه المسائل يضمن أن تكون هذه العناصر ذات مغزى في المفاوضات مع أطراف النزاع المختلفة ويأخذ في عين الاعتبار إشراك منظمات المجتمع المدني اليمنية العاملة على تلك القضايا.

#### إعادة المفردات إلى قرارات مجلس الأمن

في حين ذُكر اليمن مرات قليلة في المناقشات الأخيرة حول العدالة الانتقالية التي نُظمت داخل منظومة الأمم المتحدة<sup>33</sup>، تجدر الإشارة إلى أن المساءلة وغيرها من أشكال العدالة الانتقالية أُدرجت في القرارات

32 بالنسبة إلى 11 من المجيبين، يجب أن يكون العمل الذي يديره مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن أكثر شمولاً للمساءلة والأشكال الأخرى من العدالة الانتقالية. بعض الإجراءات المقترحة هي: إظهار الضحايا في المناقشات التي تجري على طاولة المفاوضات بين أطراف النزاع؛ أن تكون حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية جزءاً من اتفاقية السلام؛ أن تكون العدالة الانتقالية جزءاً من تسوية سلمية؛ واقترحت إحدى المجيبات "وضع المساءلة على طاولة الحوار حتى يتمكن الأطراف من مناقشتها".

33 مراجعة "Reconciliation must evolve to reflect growing complexity of today's conflicts" participants stress during day-long Security Council Open Debate، (SC/14024)، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. <https://www.un.org/press/en/2019/sc14024.doc.htm>، والرسالة

الأولية لمجلس الأمن المؤيدة لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي من أجل انتقال سياسي في البلاد. وقد دعا مجلس الأمن الحكومة اليمنية منذ العام 2012 إلى "معالجة العدالة الانتقالية ودعم المصالحة الوطنية"، بما في ذلك إصدار تشريعات محددة وإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ضد المتظاهرين في العام 2011 من أجل ضمان المساءلة الكاملة".<sup>34</sup> واستُخدمت مفردات مماثلة في قرارات مجلس الأمن لعامي 2014 و2015<sup>35</sup> مما يعكس الالتزام الجماعي بدعم حقوق الإنسان والوعي بأن الانتقال السياسي في اليمن يجب أن يتضمن خطوات ملموسة لدعم العدالة الانتقالية والمساءلة، مثل التحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، ومع تراجع الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني منذ العام 2014، تم التخلي تدريجياً عن المفردات المعتمدة وعن الإشارات إلى المساءلة والعدالة الانتقالية في قرارات مجلس الأمن وغيرها من الوثائق المعتمدة منذ العام 2015.<sup>36</sup>

تلعب المفردات دوراً أساسياً في تعزيز المساءلة من خلال إنشاء التزامات قانونية للدول. ولهذا السبب، يوصي هذا التقرير بإعادة إدخال المفردات الخاصة بالمساءلة الى قرارات مجلس الأمن المتعلقة باليمن. فمن شأن ذلك تنبيه أطراف النزاع بأن الانتهاكات المستمرة لن تُقابل بالإفلات من العقاب. إن اتباع نهجاً "لغوياً" أكثر حزمًا إزاء انتهاكات معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من شأنه أيضاً أن يستكمل الجهود التي تبذلها الآليات القائمة - مثل فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، وفريق الخبراء - في لفت الانتباه للانتهاكات والاساءات المرتكبة في اليمن منذ العام 2014.

المورخة 4 شباط/فبراير 2020 الموجهة من الممثل الدائم لليجيكيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، (S/2020/98)، 5 شباط/فبراير 2020  
[[https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s\\_2020\\_98.pdf](https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2020_98.pdf)].

34 مراجعة مجلس الأمن، (S/RES/2051)، 12 حزيران/يونيو 2012.  
[<http://unscr.com/en/resolutions/2051>]

35 مراجعة مجلس الأمن، (S/RES/2140)، 26 شباط/فبراير 2014، [2140/http://unscr.com/en/resolutions]، و (S/RES/2201)، 15 شباط/فبراير 2015.  
[<http://unscr.com/en/resolutions/2201>]

36 باستثناء قرار مجلس الأمن رقم 2201 (2015)، 15 شباط/فبراير 2015.